

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع: علوم تجارية
تخصص: مالية وتجارة دولية



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم التجارية
رقم:

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
تحت عنوان:

**دور المؤسسات الإقليمية في تأمين تمويل التجارة
الخارجية - دراسة حالة المؤسسة العربية لضمان
الاستثمار وائتمان الصادرات-**

تحت إشراف:

- د. عبد المالك هبال

من إعداد:

- الرزقي شنافي
- علي بن طالب

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
		جامعة محمد بوضياف - المسيلة	رئيسا
د. عبد المالك هبال	أستاذ محاضر - أ -	جامعة محمد بوضياف - المسيلة	مشرفا ومقررا
		جامعة محمد بوضياف - المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية : 2020-2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



شكر وتقدير

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا إلى إنجاز هذا العمل فلولا فضل الله ونعمته علينا لما أنجزنا هذا البحث فله الشكر والحمد أولاً وأخيراً من لا يشكر الناس لا يشكر الله، إذا كان لابد من الشكر فإننا لا نبالغ إن قلنا أن الكلمات لا تكفي مهما ثقلت معانيها، فمن باب العرفان بالفضل نتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذنا الدكتور عبد المالك هبال لتتويجه لعملنا بإكليل من النصائح والإرشادات فكان خير معين وسند لنا في إنجاز هذه المذكرة

كما لا يفوتنا أن نتوجه بجزيل الشكر إلى جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد بوضياف المسيلة بصفة عامة وأساتذة قسم العلوم التجارية وتخصص مالية وتجارة دولية بصفة خاصة.

كما لا ننسى أن نقدم كل شكرنا لكل من ساهم وبذل جهداً في مساعدتنا لتحقيق هذا النجاح. ونرجو أن نكون قد وفقنا في طرحنا وتحليلنا وإنجازنا لهذه المذكرة التي نتمنى أن تكون بداية لمزيد من الأبحاث والدراسات اللاحقة، فما وجد فيها من صح و صواب فهو بفضل العلي القدير، وما وجد فيها من سهو وخطأ فهو من طبيعة البشر، ويأبى الله عز وجل إلا أن ينفرد بالعصمة والكمال، تبارك الله ذو الجلال والإكرام

اللهم علمنا ما ينفعنا وانفعنا بما علمتنا وزدنا علماً

إهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين
أهدي هذا العمل المتواضع:

- إلى من قال فيهما الله عز وجل " وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه
وبالوالدين إحسانا " فهما من أنارا لي طريق المستقبل وعلماني
حب الحياة وحب العمل والاجتهاد والداي العزيزين أدامهما الله
فوق رأسي، إليهما أهدي هذا النجاح لكي ادخل على قلبيهما شيئا
من السعادة.
- إلى أكبر سند لي في هذه الحياة زوجتي قرّة عيني
- إلى إخوتي الأفاضل وأخواتي الفضليات فهم من شاركوني كل حلو
ومر في هذه السنوات.
- إلى من كانوا عوناً لي في كل احتياجاتي أصدقائي الأعزاء فبهم
اكتملت مسيرتي.
- إلى زملائي الذين كانوا قريبين مني في مسيرتي الجامعية.
- إلى كل العائلة باسم صلة الرحم وإلى كل من يكن لي المحبة
والاحترام.

الرزقي شنافي

إهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين
أهدي هذا العمل المتواضع:

- إلى من قال فيهما الله عز وجل " وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه
وبالوالدين إحسانا " فهما من أنارا لي طريق المستقبل وعلماني
حب الحياة وحب العمل والاجتهاد والداي العزيزين أدامهما الله
فوق رأسي، إليهما أهدي هذا النجاح لكي ادخل على قلبيهما شيئا
من السعادة.

- إلى أكبر سند لي في هذه الحياة إخوتي الأفاضل فهم من
شاركوني كل حلو ومر في هذه السنوات.

- إلى من كانوا عوناً لي في كل احتياجاتي أصدقائي الأعزاء فبهم
اكتملت مسيرتي.

- إلى زملائي الذين كانوا قريبين مني في مسيرتي الجامعية.

- إلى كل العائلة باسم صلة الرحم وإلى كل من يكن لي المحبة
والاحترام.

- لك أنت أيضا

علي بن طالب

الصفحة	فهرس المحتويات
-	شكر وتقدير
-	إهداء
i-ii	فهرس المحتويات
iii	فهرس الجداول والأشكال
iv	فهرس الملاحق
أ - خ	مقدمة عامة
1	الفصل الأول: الإطار النظري لتأمين تمويل التجارة الخارجية
2	تمهيد
3	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتجارة الخارجية والتمويل الدولي
3	المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها
5	المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية
6	المطلب الثالث: مفهوم التمويل الدولي وأهميته
8	المطلب الرابع: مصادر التمويل الدولي
14	المبحث الثاني: تأمين قروض الصادرات
14	المطلب الأول: مفهوم تأمين قروض الصادرات وأهميته
15	المطلب الثاني: المخاطر المغطاة بموجب تأمين قروض الصادرات
18	المطلب الثالث: أنواع ضمان ائتمان الصادرات
19	المطلب الرابع: الآثار الإيجابية لتأمين قروض الصادرات
21	المبحث الثالث: تجارب المؤسسات الإقليمية والوطنية العربية لتأمين تمويل التجارة الخارجية
21	المطلب الأول: المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات
23	المطلب الثاني: الشركة الجزائرية لتأمين وضمان ائتمان الصادرات
25	المطلب الثالث: الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية (COTUNACE)
27	خلاصة الفصل

28	الفصل الثاني: مساهمة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في تأمين تمويل التجارة الخارجية العربية في الفترة ما بين 2015-2019
29	تمهيد
30	المبحث الأول: عرض عام للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات
30	المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات
32	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات
34	المطلب الثالث: رأس مال المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات
36	المبحث الثاني: أنشطة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات
36	المطلب الأول: ضمان الاستثمار
38	المطلب الثاني: ضمان ائتمان الصادرات
39	المطلب الثالث: خدمات تأمين ائتمان التجارة الداخلية وتأمين الإيجار
41	المبحث الثالث: دور المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في تمويل التجارة الخارجية العربية في الفترة ما بين 2015-2019
41	المطلب الأول: حركة التجارة العربية للسلع والخدمات في الفترة ما بين 2015-2019
43	المطلب الثاني: تطور عمليات التأمين في المؤسسة في الفترة ما بين 2015-2019
50	المطلب الثالث: الأنشطة الفرعية الخاصة بالمؤسسة في الفترة ما بين 2015-2019
56	خلاصة الفصل
57	الخاتمة
60	قائمة المراجع والمصادر
65	الملاحق
-	الملخص

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
17	مختلف الأخطار السياسية	01
22	منتجات تأمين قروض الصادرات المقدمة من المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات	02
25	نسبه التغطية ومدته التعويض بالنسبة لمنتجات الشركة الجزائرية لتأمين وضمن ائتمان الصادرات	03
42	التجارة الخارجية العربية للسلع والخدمات في الفترة ما بين 2015-2019	04
44	العمليات التأمينية الإجمالية خلال الفترة ما بين 2015-2019	05
46	إجمالي العقود السارية والالتزامات القائمة للمؤسسة خلال الفترة ما بين 2015 و 2019	06
47	أقساط الضمان في المؤسسة في الفترة ما بين 2015-2019	07
48	التعويض والاسترداد لدى المؤسسة في الفترة ما بين 2015-2019	08
48	إعادة التأمين في المؤسسة في الفترة ما بين 2015-2019	09

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
32	الهيكل التنظيمي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات	01
36	المساهمون في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات	02

قائمة الملاحق

الصفحة	المحتوى	الرقم
66	مؤسسات الضمان العاملة بالمنطقتين العربية والإفريقية	01
67	الدول العربية والإفريقية الأعضاء في المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات	02
68	المساهمون في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات	03
70	عقد تأمين ائتمان الصادرات لدى المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات	04

مقدمة عامة

مقدمة عامة

تمهيد:

يلعب قطاع التجارة الخارجية دورا مؤثرا وحيويا في النشاط الاقتصادي، كونه يعتبر أهم صور العلاقات الاقتصادية في صورة صادرات وواردات ورؤوس أموال بين مختلف دول العالم بهدف تحقيق منافع متبادلة بين الأطراف المعنية، وهذا ما ألزم توفير التمويل اللازم لعمليات التجارة الخارجية، حيث يشكل التمويل الدولي بندا جوهريا في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي كون التعامل بالعملات الأجنبية وعمليات الاستثمار والتمويل على الصعيد الدولي ترتبط بشكل كبير بمختلف جوانب الحياة الاقتصادية والمالية لمختلف دول العالم، وهو ما يظهر في ما توفره المؤسسات المالية والنقدية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي، إضافة إلى المؤسسات المالية والنقدية الإقليمية في صورة صندوق النقد العربي.

ولاشك أن هذه العمليات التي تخص تمويل التجارة الخارجية تحتاج إلى جملة من اللواحق وتشما عدة عمليات أخرى أهمها التأمين الذي يعتبر من القطاعات الاقتصادية الهامة، فالتأمين له دور فعال في تحويل النشاط الاقتصادي ودفع عجلة التنمية، خاصة إذا ما تعلق الأمر بتأمين تمويل التجارة الخارجية (كتأمين الصادرات) الذي أجمع الخبراء على تزايد أهميته بالنسبة لحركة التجارة العالمية، باعتباره يساهم إيجابا في زيادة الصادرات والواردات وتطوير منظومة التجارة الدولية، إضافة إلى أنه يعتبر أداة ضرورية وفعالة في مجال المبادلات التجارية لتنمية الاقتصاد العالمي. وأمام تعدد وتنوع مخاطر التجارة الخارجية كان لابد من البحث عن الضمانات الحقيقية لتوفير الحماية الضرورية لعمليات التصدير والاستيراد ولهذا وجدت مؤسسات التأمين سواء كانت دولية أو إقليمية، حكومية أو خاصة، وأحد هذه المؤسسات التي تهتم بتأمين التجارة الخارجية هي المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

أولا- الإشكالية الرئيسية:

بناء على ما سبق سنحاول الإجابة على الإشكالية التالية:

ما هو دور المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في تأمين تمويل التجارة الخارجية للدول العربية؟



مقدمة عامة

وعليه نقوم بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هو مفهوم التجارة الخارجية والتمويل الدولي؟
2. ما هي مصادر التمويل الدولي؟
3. ما هو أسلوب التمويل في صندوق النقد العربي؟ وما هي البرامج التي أنشأها لأجل تمويل التجارة الخارجية؟
4. ما هو حجم عمليات التمويل التي قدمها صندوق النقد العربي للدول العربية لإنعاش تجارتها الخارجية؟

ثانياً - فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات السالفة الذكر اعتمدنا الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:

دور المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في تأمين تمويل التجارة الخارجية للدول العربية يكمن في حماية عمليات التصدير والاستيراد الخاصة بالمصدرين والمستوردين العرب من مختلف المخاطر التي تواجههم، إضافة إلى تعزيز وزيادة عمليات التجارة الخارجية للدول العربية من خلال فتح أسواق جديدة لهم.

الفرضيات الفرعية:

1. التجارة الخارجية هي عمليات التبادل في السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين دولة ما وباقي دول العالم الخارجي، أما التمويل الدولي فهو انتقال رؤوس الأموال النقدية بين مختلف دول العالم.
2. الأخطار التي يغطيها تأمين قروض الصادرات هي أخطار تتعلق بالعملية التجارية مثل عدم دفع المشتري للمستحقات أو إفلاسه، أو أخطار خارجة عن نطاق العملية التجارية مثل الحروب والكوارث الطبيعية.
3. تقوم المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بعدة أنشطة أهمها تأمين الصادرات العربية وضمان الاستثمارات العربية في الخارج وخدمات أخرى مثل تأمين الإيجار.



مقدمة عامة

4. قدمت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات العديد من عمليات التأمين الخاصة بتأمين عمليات التجارة الخارجية في صورة تأمين الصادرات وإعادة التأمين وبمبالغ كبيرة تصل إلى مليارات الدولارات.

ثالثا - أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى توضيح ما يلي:

1. التعرف على قطاع تأمين التجارة الخارجية كونه يعد قطاعا حساسا ورئيسيا في المجال التجاري الدولي وفي الاقتصاد بصفة عامة.
2. التعرف بالمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات وعمليات التأمين التي توفرها.
3. استخلاص الدور الذي تلعبه المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في زيادة عمليات التجارة الخارجية وتمويلها عن طريق عمليات التأمين.

رابعا - أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

1. الربط بين مصطلحات التجارة الخارجية والتمويل الدولي والتأمين.
2. الدور الذي تلعبه المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في مجال التأمين الدولي، باعتبارها مؤسسة إقليمية تشمل منطقة الدول العربية، إضافة إلى تعاملها الواسع دوليا وامتلاكها تصنيفا جيدا في مجال التأمين.
3. ارتباط الدراسة بالواقع الاقتصادي الجزائري، باعتبار الجزائر دولة عضو في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

خامسا - أسباب اختيار الموضوع:

1. الميل الشخصي للمواضيع المتعلقة بتمويل التجارة الخارجية، وبالمؤسسات المالية الدولية.
2. قلة الدراسات التي تناولت موضوع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات مما كان محفزا لنا لتناول هذا الموضوع.
3. زيادة المعرفة العلمية الخاصة بهذا الموضوع وإثرائها بعمل جديد يدعم الأعمال السابقة.



مقدمة عامة

4. متابعة آخر التطورات الحاصلة في الدول العربية في مجال تأمين التجارة الخارجية.

سادسا- منهج الدراسة :

انطلاقا من طبيعة الموضوع الذي نحن بصدد معالجته، وللإجابة على الإشكالية المطروحة، فإننا سوف نعتمد في دراستنا على استخدام كل من:

1- **المنهج الوصفي والتحليلي:** في الفصل النظري الخاص بتأمين تمويل التجارة الخارجية، وذلك لوصف وتعريف مصطلحات التجارة الخارجية والتمويل الدولي وتأمين قروض الصادرات، إضافة إلى التطرق إلى المؤسسات الإقليمية والوطنية المتخصصة في تأمين التجارة الخارجية.

2- **المنهج الوصفي ومنهج دراسة الحالة:** فيما يخص الفصل الخاص بالمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، وهذا لوصف عام للمؤسسة ونشاطاتها ولتطابق منهج دراسة الحالة مع ما تم تحليله واستنقاؤه من معطيات وإحصائيات خاصة بالمؤسسة المدروسة.

سابعا- حدود الدراسة:

تم إنجاز هذه الدراسة ضمن الحدود التالية:

1- **الحد الموضوعي:** يتمثل في العلاقة بين المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات وتأمين تمويل التجارة الخارجية.

2- **الحد المكاني:** دراستنا في هذا الموضوع ضمن إقليم الدول العربية (الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)

3- **الحد الزمني:** تمتد فترة الدراسة لهذا الموضوع ما بين 2015 و 2019.

ثامنا- الدراسات السابقة:

1- **دراسة محمد الأمين شربي:** بعنوان أهمية ودور تمويل وتأمين قروض التصدير في ترقية الصادرات غير النفطية - دراسة حالة "FSPE" و "CAGEX" خلال الفترة (1998-2009)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010/2011، حيث طرح الباحث إشكالية ما مدى مساهمة عمليتي تمويل وتأمين قروض التصدير في ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر؟



مقدمة عامة

وتوصل الباحث إلى جملة من النتائج من بينها نذكر ما يلي:

- إن نظام تأمين القرض عند التصدير يعمل على تنمية الصادرات الوطنية غير النفطية.
- بفضل برامج تأمين قروض التصدير هذه تجعل المصدرين متحفزين وآمنين على عملياتهم التصديرية.
- الوصول إلى نتيجة أن التغيير في تأمين الصادرات يحدث تغييرا في الصادرات غير النفطية، والعكس صحيح، وتم هذا الاختبار عن طريق استعمال برنامج Eviews.

2- دراسة خير الدين بلعز: بعنوان مساهمة خدمات ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في تحفيز حركة الاستثمار والتجارة العربية البنينة -حالة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات-، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي السابع حول " الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير - تجارب الدول-"، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 03-04 ديسمبر 2012، حيث تمحورت إشكالية البحث حول دور المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في تمويل التجارة الخارجية للدول.

ومن بين النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- توفر المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات خدمات تأمين التجارة الخارجية (تأمين ائتمان الصادرات العربية)، إضافة إلى أنها توفر خدمات أخرى على غرار تأمين التخصيم لصالح شركات التخصيم.

- تقدم المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات دعما مباشرا أو غير مباشر بفضل خدماتها للمصدرين أو المستثمرين، كما تعمل مع العديد من الهيئات الأخرى كبرنامج تمويل التجارة العربية من أجل تشجيع التصدير والاستثمار.

3- دراسة أمين قارح ومحمد الأمين شربي: بعنوان وكالات ائتمان الصادرات كآلية لتغطية مخاطر التجارة الخارجية -عرض تجربة الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (CAGEX)، مقالة مقدمة لمجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، جوان 2020، حيث طرح الباحثان الإشكالية التالية: ما مدى تغطية الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات لمخاطر العمليات التصديرية غير النفطية؟



مقدمة عامة

وتوصل الباحثان إلى النتائج التالية:

- تقدم الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات مجموعة من المنتجات والخدمات تحاول من خلالها استهداف جميع أنواع المتعاملين في التجارة الخارجية والمحلية بنسب تغطية تقدر ب 80% للمخاطر التجارية و 90% للمخاطر السياسية وبأجال تعويض تقدر ب 6 أشهر.

- وجود ضعف كبير في نسبة حجم المخاطر السياسية المؤمنة من طرف الشركة، ويرجع ذلك إلى أن الصادرات الجزائرية غير النفطية توجه نحو الأسواق التي تمتاز بدرجة مخاطر منخفضة وملاءة مالية كبيرة قد تسمح للمصدرين بالاستغناء عن تأمين قروض الصادرات، وهو ما يمكن أن يفسر ضعف نشاط المؤسسة في تأمين قروض التصدير.

تاسعا - هيكل البحث:

للإجابة على هيكل البحث تم تقسيم هذا البحث إلى فصلين بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة.

الفصل الأول: كان نظريا استعرضنا فيه الإطار النظري لتأمين تمويل التجارة الخارجية، وقسم إلى ثلاث مباحث: المبحث الأول يتعلق بالمفاهيم الخاصة بالتمويل الدولي والتجارة الخارجية أما المبحث الثاني فاهتم بتأمين قروض الصادرات، فيما تطرق المبحث الثالث إلى تجارب المؤسسات الإقليمية والوطنية العربية المتخصصة في تأمين تمويل التجارة الخارجية.

الفصل الثاني: استعرضنا فيه دراسة تطبيقية على المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، وتكون هذا الفصل من ثلاث مباحث: الأول يتعلق بالتعريف بالمؤسسة المدروسة، والثاني احتوى على أنشطة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، أما المبحث الثالث فشمّل دور المؤسسة في تأمين ائتمان التجارة العربية في الفترة ما بين 2015-2019.



**الفصل الأول: الإطار النظري
لتأمين تمويل التجارة الخارجية**

الفصل الأول الإطار النظري لتأمين تمويل التجارة الخارجية

تمهيد:

يعتبر التمويل عاملاً هاماً من العوامل التي تركز عليها التجارة الخارجية باعتبار هذه الأخيرة هي الأساس الحيوي والاقتصاد كل دولة، ولذلك تسعى الدول إلى دفع المصدرين للتصدير للأسواق الخارجية من أجل ترقية صادراتها، غير أن ذلك الدفع قد يكون محفوفاً بجملة من المخاطر والتي تكون إما لها علاقة بالعملية التجارية أو بغير الأمور التجارية كالسياسة مثلاً، وهناك آليات لحماية المصدرين من تلك المخاطر وأحد هذه الآليات هو التأمين على التجارة الخارجية، إضافة إلى تأمين التمويل الخاص بالتجارة الخارجية، وذلك من خلال استهداف مؤسسات وهيئات إقليمية ومحلية ودولية تتولى تأمين المعاملات كالتجارة الخارجية ومتعاملها وهو ما سنتطرق إليه في هذا الفصل

ولهذا ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتجارة الخارجية والتمويل الدولي

- المبحث الثاني: تأمين قروض الصادرات

- المبحث الثالث: تجارب المؤسسات الإقليمية والوطنية العربية لتأمين تمويل التجارة الخارجية

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتجارة الخارجية والتمويل الدولي

يعتبر تمويل التجارة الخارجية من أهم العمليات لأي دولة، وأحد أكبر انشغالاتها الرئيسية، خاصة في الوقت الذي صارت فيه التجارة الخارجية همزة وصل بين البلدان والركيزة الأساسية لكل اقتصاد، وأداة فعالة لزيادة رصيد الدولة من العملة الصعبة، لهذا نجد كل الدول-خاصة النامية منها- تسعى إلى ترقية وتطوير هذا القطاع، حيث أصبح تركيزها على إيجاد الطرق المثلى لتمويل العمليات التجارية الخارجية.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها

يعتبر قطاع التجارة الخارجية أحد أهم القطاعات الحساسة في الدول نظراً لأهميته البالغة في التأثير على السياسات الاقتصادية للبلدان، فبفضل التجارة الخارجية ينمو الاقتصاد الوطني وبالتالي يزداد الدخل الوطني مما يؤدي إلى رفع مستوى معيشة السكان.

أولاً: مفهوم التجارة الخارجية: للتجارة الخارجية عدة مفاهيم وتعريفات نذكر منها:

هي الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة، المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاث المتمثلة في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال، وتتشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة.¹

أو هي تعبير عن أهم صور العلاقات الاقتصادية التي تجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين الدول في كل من الصادرات والواردات، وهي أداة أساسية لتحقيق التنمية الشاملة، فهي تساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي لأي بلد كان، وذلك من خلال توزيع الأنشطة الصناعية للبلد، بالإضافة إلى جلب الاستثمارات الأجنبية التي لها مساهمة هي أيضاً في التنمية من خلال عوامل الإنتاج المختلفة التي تتبعها.²

¹ جميل محمد خالد: أساسيات الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 217.

² مديحة بن زكري بن علو ونصيرة شيبان: دور إعادة تأطير وإصلاح التجارة الخارجية في تنمية الاقتصاد الوطني الجزائري التجارة الخارجية من التقييد للتحريم، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، العدد الثالث، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، سبتمبر 2019، ص 385.

الفصل الأول الإطار النظري لتأمين تمويل التجارة الخارجية

ويمكن تعريف التجارة الخارجية ببساطة بأنها: عبارة عن تبادل السلع والخدمات بين الدول وكذلك بين الشركات والأشخاص على المستوى الدولي كما يمكن تعريفها على نحو أعمق بأنها عبارة منظومة العلاقات السلعية النقدية التي تتكون من مجموع التجارة الخارجية لبلدان العالم كافة.¹

من خلال ما تم ذكره من تعاريف نستطيع أن نقول أن التجارة الخارجية هي انتقال حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال عن طريق التبادل التجاري بين دولتين أو شركتين أو شخصين لا ينتميان لنفس المجال السياسي والجغرافي لدولة ما وتخص الصادرات والواردات.

ثانيا: أهمية التجارة الخارجية

يعد قطاع التجارة الخارجية قطاعا حيويا في أي دولة كانت لما له من أهمية بالغة تتمثل في:

1. ربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض وإقامة العلاقات الودية والصداقة مع الدول المتعاملة معها.
2. تحقيق المكاسب وزيادة الدخل القومي، بالاعتماد على التخصص وتقسيم العمل.
3. نقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات المتينة وتعزيز عملية التنمية الشاملة.²
4. تعتبر مؤشرا على القدرة الإنتاجية والتنافسية في السوق الخارجي، وذلك من خلال القدرة التصديرية والاستيراد، وأثرها على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وعلى الميزان التجاري.
5. تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة.
6. تساعد في زيادة رفاهية الدول عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك والاستثمار وتخصيص الموارد الإنتاجية بشكل عام.

¹ عبد الرحمن روابح: أثر الأزمة المالية العالمية على حركة التجارة الخارجية للتكتل الاقتصادي الأوروبي دراسة قياسية للفترة (2000-2014)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2018/2017، ص73.

² مديحة بن زكري بن علو ونصيرة شيبان: مرجع سابق، ص386.

الفصل الأول الإطار النظري لتأمين تمويل التجارة الخارجية

7. تعطي التجارة الخارجية الفرصة لكل دولة في الحصول على المنتجات والخدمات التي لا تتوفر لديها، أما لأن ظروفها المناخية أو إمكانياتها الطبيعية التي لا تسمح لها بإنتاجها أو لارتفاع تكاليف إنتاجها مقارنة بتكاليف استيرادها.¹

المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية

هناك عدة أسباب وعوامل أدت إلى قيام التجارة الخارجية بمعنى أسباب وعوامل قيام التبادل التجاري الدولي، ونذكر من بين هذه الأسباب ما يلي:²

1- عدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين الدول المختلفة: نظرا لأنه لا تستطيع أي دولة أن تعتمد على نفسها كليا - تحقيق الاكتفاء الذاتي -

2- التخصص الدولي: بما أن الدول لا تستطيع أن تعتمد على نفسها كليا في إشباع حاجات أفرادها، وذلك بسبب التباين في توزيع الثروات الطبيعية والمكتسبة بين دول العالم، يجب على كل دولة أن تتخصص في إنتاج بعض السلع التي تؤهلها طبيعتها وظروفها وإمكانياتها الاقتصادية أن تنتجها بتكاليف أقل وبكفاءة عالية.

3- اختلاف تكاليف الإنتاج: يعد تفاوت تكاليف الإنتاج بين الدول دافعا للتجارة بينها، وبالذات في الدول التي تمتلك ما يسمى باقتصاديات الحجم الكبير، وهذا الإنتاج الواسع يؤدي إلى تخفيض متوسط التكلفة الكلية للوحدة المنتجة مقارنة مع دولة أخرى تنتج بكميات ليست وفيرة، وبالتالي ترتفع لديها تكاليف الإنتاج، مما يعطي الدولة الأولى ميزة نسبية في الإنتاج مقارنة بالدولة الثانية.

4- اختلاف ظروف الإنتاج: فبعض المناطق ذات المناخ الموسمي تصلح لزراعة الموز والقهوة فيجب أن تتخصص بهذا النوع من المنتجات الزراعية وتستورد المنتجات الأخرى التي لا تقوم بإنتاجها كالنفط الذي يوفر في الدول ذات المناخ الصحراوي مثل دول الخليج العربي.

¹ عبد الرحمن رواج: مرجع سابق، ص 97، 98.

² منيرة مصراوي: تأثير تحرير التجارة الخارجية على اقتصاديات الدول النامية في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة -دراسة حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية ولوجيستيك، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 2016/2017، ص 5، 6.

الفصل الأول الإطار النظري لتأمين تمويل التجارة الخارجية

5- اختلاف الميول والأذواق: فالمواطن الأردني يفضل المنتجات الأجنبية حتى ولو توفر البديل منها وتزداد أهمية هذا العامل مع زيادة الدخل الفردي في الدولة.

إضافة إلى الأسباب التالية:¹

6- وجود فائض أو عجز في الإنتاج المحلي: مما يتطلب تصدير الفائض أو استيراد العجز منه.

7- تفاوت أسعار السلع والخدمات بين الدول: نتيجة تفاوت أسعار عوامل الإنتاج.

8- اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج من دولة لأخرى.

9- السعي لرفع مستوى المعيشة محليا وزيادة الدخل القومي.

المطلب الثالث: مفهوم التمويل الدولي وأهميته

يعتبر التمويل الدولي أهم مصدر من مصادر التمويل في الدول النامية، وتسعى الدول المستفيدة من التمويل الدولي بالاجتهاد لمعرفة الطرق المثلى لإدارة التمويل الممنوح والعمل على تحقيق الكفاءة والفعالية للتمويل المقدم، وتوجيهه نحو القطاعات الاقتصادية المستهدفة.

أولاً: مفهوم التمويل الدولي: يعرف التمويل الدولي كما يلي:

يشير مفهوم التمويل الدولي إلى انتقال رؤوس الأموال بكافة أشكالها بين دول العالم المختلفة، ويتكون المصطلح من كلمتين حيث تشير كلمة التمويل إلى ندرة المعروض من رأس المال في دولة ما مقارنة بالقدر المطلوب منه، وتعني عمومية التحليل في مسألة انتقال رؤوس الأموال من حيث أماكن وفرتها (أصحاب الفائض) إلى حيث أماكن ندرتها (أصحاب العجز)، ويتم هذا الانتقال عبر مجموعة من الوسطاء الماليين سواء كان ذلك في شكل بنوك أو شركات تأمين أو صناديق ادخار أو أسواق المال إلى غير ذلك من مؤسسات الوساطة المالية، أما الكلمة الثانية من مصطلح التمويل الدولي فتشير إلى الصفة التي تحكم عملية التمويل من حيث كونه دولياً، وهذا يعني أن تحرك رأس المال في هذا الإطار سيكون خارج الحدود السياسية لدول العالم.²

¹ مديحة بن زكري بن علو ونصيرة شيبان: مرجع سابق، ص 386.

² سالم رشدي سيد: إدارة التمويل الدولي أسسه ونظرياته، الطبعة الأولى، دار الزاوية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص ص 11، 12.

الفصل الأول الإطار النظري لتأمين تمويل التجارة الخارجية

ويقصد إلياس حناش بالتمويل الدولي ذلك الجانب من العلاقات الاقتصادية الدولية المرتبط بانتقال رؤوس الأموال دولياً، وذلك في جانبه الحقيقي (سلع وخدمات)، أو في جانبه المالي (حركة رؤوس الأموال) تلبية للنشاط الاقتصادي من تجارة خارجية، استثمارات، نشاطات الأوراق المالية، وتلجأ إليه الدول عادة عندما تعجز مواردها الداخلية عن توفير الحجم المطلوب من الادخارات اللازمة لتنفيذ حجم الاستثمارات المطلوبة.¹

ويعرف التمويل الدولي أيضاً بأنه: الآليات التي يوفرها النظام النقدي الدولي بمؤسساته المختلفة) متعددة الأطراف، الرسمية، الخاصة، الإقليمية) لتلبية متطلبات حركة انتقال رؤوس الأموال الدولية، سواء المتجهة لأغراض تسوية الاختلالات في موازين المدفوعات أو لأغراض تمويل التنمية.²

ثانياً: أهمية التمويل الدولي: تختلف أهمية تختلف أهمية تدفقات رؤوس الأموال بين دول العالم باختلاف وجهات النظر بين الدول المقرضة والدول المقترضة، وباختلاف نوعية رأس المال المتدفق، ويكون تحليل أهمية التمويل كما يلي:

1- أهمية التمويل الدولي بالنسبة للدول المتلقية: تستهدف الدول المتلقية لرأس المال في الغالب تدعيم برامج مخطط التنمية المستدامة بمختلف أبعادها بغية رفع مستوى معيشة السكان، كما يمكن للدول الاقتراض من الخارج لمواجهة العجز في موازين مدفوعاتها، وسد الفجوة بين الاستثمارات المطلوبة والمدخرات المحققة، كما تلجأ بعض الدول للاقتراض بغية دعم الاستهلاك المحلي والحفاظ على مستوى معيشي معين، فإذا كانت موارد الدولة غير كافية لتمويل الواردات الاستهلاكية وبرامج التنمية فإن الاعتماد على القروض والمساعدات الخارجية يصبح أمراً حتمياً وضرورياً لا مفر منه.

2- أهمية التمويل بالنسبة للجهات المانحة: يؤكد كل من قريبن واينوس (GRIFFIN-ENOS) على دور العوامل السياسية في اختيار الدول المقرضة للتمويل الدولي للدول المتلقية له وحجمه، حيث تستهدف الدول المانحة لرأس المال بمختلف أشكاله لا سيما القروض الرسمية الثنائية تحسين صورتها أما المجتمع الدولي.³

¹ إلياس حناش: التمويل الدولي، محاضرات لطلبة السنة الأولى ماستر اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل، الجزائر، 2018/2017، ص10.

² ذهبية لطرش وآخرون: دور العولمة المالية في إعادة تشكيل جغرافيا التمويل الدولي، ملتقى وطني حول النظام المالي وإشكالية تمويل الاقتصاديات النامية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 11-12/02/2019، ص5.

³ ذهبية لطرش وآخرون: مرجع سابق، ص6.

الفصل الأول الإطار النظري لتأمين تمويل التجارة الخارجية

3- أهمية التمويل على المستوى العالمي: أن أهمية التمويل الدولي من منظور العلاقات الاقتصادية الدولية تكمن في تمويل حركة التجارة الدولية من السلع والخدمات، وأي انخفاض في مستوى السيولة الدولية لتمويل حركة التجارة يؤدي إلى انكماش العلاقات الاقتصادية بين الدول، وإذا كان القطاع الخارجي في معظم الدول يعد بمثابة القطاع المحرك للنمو فإن انخفاض حجم هذا القطاع وانكماش نشاطه سيؤثر على معدلات النمو ويقلل حجم الإنتاج المخصص للتصدير والسلع المستوردة للاستثمار والاستهلاك.

والملاحظة الجديرة بالذكر هي أن الحجم الفعلي لتحركات رؤوس الأموال بين دول العالم فيما بين الأسواق المالية الدولية قد فاق عدة مرات التحرك الفعلي للسلع والخدمات على المستوى الدولي.¹

وعليه تبرز أهمية التمويل الدولي كحتمية للعلاقات المالية والنقدية، في الاقتصاد الدولي والتي يمكن تصنيفها للمجموعات الرئيسية التالية:²

أ- الحسابات المترتبة على المبادلات التجارية بشقيها الصادرات والواردات بين مختلف البلدان.

ب- التدفقات لرؤوس الأموال بمختلف أشكالها.

ج- الالتزامات المالية على البلدان المترتبة على الأوضاع السياسية السائدة في العالم كالتعويضات المالية عند الحروب...

المطلب الرابع: مصادر التمويل الدولي

عندما تعجز المصادر الداخلية للتمويل (المؤسسات المالية والأسواق المالية المحلية) والموجهة للطلب المحلي، فإن الدول عادة تسلك طريق المصادر الخارجية للتمويل، وتصنف المصادر الخارجية للتمويل إلى القنوات الرئيسية التالية:

أولاً: القروض الخارجية: إن القروض الخارجية تهيمن على بقية مصادر التمويل من حيث اتخاذها النصيب الأكبر من التدفقات الأجنبية الموجهة للدول النامية، ويقصد بها: تلك المقادير النقدية والأشكال الأخرى من

¹ سالم رشدي سيد: مرجع سابق، ص 16.

² إلياس حناش: مرجع سابق، ص 10.

الفصل الأول الإطار النظري لتأمين تمويل التجارة الخارجية

الثروة التي تقدمها منظمة ما أو الحكومات إلى الدول ضمن شروط معينة يتفق عليها الطرفان، وهكذا تصبح القروض التزامات خارجية يترتب عليها سعر الفائدة.¹

وتأخذ القروض الخارجية أشكالاً ومعايير متعددة منها:

1- القروض الخارجية حسب مصادرها: وتقسّم إلى الأشكال التالية:²

أ- المصادر الرسمية الجماعية: وعلى رأسها مجموعة البنك الدولي: البنك الدولي للإنشاء والتعمير، هيئة التنمية الدولية، هيئة التمويل الدولي، إضافة إلى صندوق النقد الدولي. ويدخل فيها كذلك البنوك الإقليمية للتنمية مثل بنك التنمية الإفريقي وبنك التنمية الآسيوي، ويضاف إليها مؤسسات التنمية الإقليمية الأخرى مثل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وكذلك صندوق النقد العربي. ويعتبر هذا المصدر من أهم مصادر التمويل بشروط ميسرة.

ب- المصادر الرسمية الثنائية: وتشمل المساعدات الإنمائية بين حكومتين أو بين هيئات حكومية، وفضلاً عن أن هذا المصدر يشتمل نسبة عالية من التمويل بشروط ميسرة، فإنه يشتمل كذلك على تمويل بشروط تجارية أو شبه تجارية، ومثال ذلك القروض التي تعطيها بنوك التصدير والاستيراد الحكومية أو الهيئات الحكومية للتأمين على الصادرات.

ج- البنوك التجارية في البلاد الصناعية: ولم يكن هذا المصدر ذا أهمية في تمويل البلاد النامية إلى عهد قريب، غير أن أهميته بدأت في التزايد بعد ثورة البترول خلال عقد السبعينات، وأصبح من أهم مصادر التمويل بالنسبة لعدد كبير من الدول النامية، خصوصاً في أمريكا اللاتينية.

2- القروض الخارجية حسب طول فترة الاستحقاق: وهي ثلاثة أنواع:³

أ- القروض الخارجية طويلة الأجل: حيث يمتد أجل استحقاقها لأكثر من خمس سنوات.

ب- القروض الخارجية متوسطة المدى: حيث تكون مدتها أكثر من سنة وتقل عن خمس سنوات.

ج- القروض الخارجية قصيرة الأجل: يستحق سداد هذه القروض خلال فترة سنة واحدة على الأكثر.

¹ سالم رشدي سيد: مرجع سابق، ص 27.

² زينب حسين عوض الله: الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 150، 151.

³ إلياس حناش: مرجع سابق، ص 11.

الفصل الأول الإطار النظري لتأمين تمويل التجارة الخارجية

3- القروض الخارجية حسب شروط تقديمها: إن القروض الخارجية تعد التزامات تسدد في آجالها المحددة، إلا أنها تختلف من حيث درجة المشروطة وهي نوعين:¹

أ- القروض الميسرة: وتتصف بطول فترة الاستحقاق ووجود فترة السماح.

ب- القروض الصعبة: وتتسم بقصر فترة الاستحقاق وعدم وجود فترة السماح.

4- القروض الخارجية حسب استخداماتها: وهي ثلاثة أنواع:²

أ- القروض الخارجية للأغراض الاستهلاكية: وتستخدم هذه القروض لمواجهة الزيادة في الطلب الاستهلاكي في البلد المقترض.

ب- القروض الخارجية الموجهة للأغراض الاقتصادية: وتستخدم لتمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية.

ج- القروض الخارجية للأغراض العسكرية: وهي القروض الموجهة للأغراض العسكرية البحتة كما في حالة تأهب البلد المعني للدخول في حرب وشيكة، هذه القروض لا تحقق أي مردود اقتصادي باعتبار أن المجال الذي تستخدم فيه غير إنتاجي.

5- القروض الخارجية حسب محتواها: وتأخذ نوعين: القروض النقدية والقروض السلعية.³

ثانياً: حصيلة الصادرات: تعتبر حصيلة الصادرات المصدر الرئيسي للموارد المالية المتدفقة إلى البلد، حيث تؤدي إلى ارتفاع الدخل القومي، وكذلك يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام، وبالتالي يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، مما يشجع المستثمرين على زيادة استثمارهم وبالتالي يتم انتعاش الاقتصاد الوطني، إلا أن هذا المصدر في الدول النامية يشكل معضلة أساسية وذلك للأسباب التالية:

1- انخفاض قيمة الصادرات السلعية ويعود ذلك لأسباب عدة منها: ضعف الإنتاج المحلي، زيادة الطلب المحلي على المنتجات المحلية، تدهور أسعار السلع الأولية في الأسواق العالمية، زيادة إجراءات الحماية الجديدة، الثورة العلمية والتكنولوجية، ارتفاع أسعار السلع المصنعة.

¹ سالم رشدي سيد: مرجع سابق، ص 28.

² إلياس حناش: مرجع سابق، ص 11.

³ سالم رشدي سيد: مرجع سابق، ص 28.

الفصل الأول الإطار النظري لتأمين تمويل التجارة الخارجية

2- ضعف الصادرات غير المنظورة: وتشمل هذه الصادرات خدمات النقل والصيرفة والسياحة والتأمين ودخول الاستثمارات الأجنبية، حيث تعاني من ضعف واضح مقابل الخدمات المقدمة.¹

ثالثا: **المساعدات الدولية:** وهي تحويل موارد من الدول المانحة إلى الدول الممنوحة، وتكون على شكل نقدي متمثلة في عملات قابلة للتحويل، أو على شكل عيني تتمثل في خبرات فنية، أو سلع وخدمات استهلاكية أو استثمارية، وتعتبر هذه المنح والإعانات مصدرا مرغوبا فيه بدرجة كبيرة في البلدان النامية، وذلك لأن حصول هذه الدول على موارد بهذا الأسلوب لا يترتب عليه التزامات لاحقة على اقتصادها الوطني.²

إن هذا النوع من التمويل يعتمد بالدرجة الأولى على الأسواق المالية الدولية مثل البورصات والهيئات المالية الدولية أو الإقليمية، مثل صندوق النقد الدولي أو البنك العالمي للإنشاء والتعمير وبعض المؤسسات الإقليمية، بالإضافة إلى البرامج التمويلية الدولية التي في شكل إعانات أو استثمارات مثل ما هو الحال بالنسبة لبرنامج ميذا أطلقه الإتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الأوروبية متوسطة.³

وللمساعدات الدولية صور متعددة وفق عدة معايير نذكرها كالتالي:⁴

1- من حيث طبيعتها: وتنقسم إلى:

أ- **المنح:** هي عبارة عن التحويلات النقدية والعينية التي تقدمها بعض الدول لغيرها سواء لاعتبارات اقتصادية أو سياسية، وهي تحويلات لا يقابلها التزام حالي أو مستقبلي مماثل من البلد المتلقي.

ب- **القروض الميسرة:** وهي نوع من القروض تمنح بشروط أكثر ملاءمة ويسرا من تلك القروض التي تم الحصول عليها بشروط السوق العادي.

ج- **المساعدات الإنمائية الرسمية:** وهي عبارة عن قروض ومنح مقدمة بشروط ميسرة بهدف تحقيق أو تشجيع التنمية الاقتصادية بحيث لا تقل فيها عنصر المنحة عن 25% مع سعر خصم يبلغ 10%.

2- من حيث شكلها: وتنقسم إلى:

¹ سالم رشدي سيد: مرجع سابق، ص 25.

² إلياس حناش: مرجع سابق، ص 12.

³ سالم رشدي سيد: مرجع سابق، ص 26.

⁴ إلياس حناش: مرجع سابق، ص 12، 13.

الفصل الأول الإطار النظري لتأمين تمويل التجارة الخارجية

أ- المعونات النقدية: وهي معونات في شكل تحويلات نقدية تضعها الدولة المانحة تحت تصرف الدولة الممنوحة وبشروط معينة وعادة ما تكون بعملة الدولة المانحة أو بعملات أخرى على وجه الاستثناء.

ب- المعونات العينية: قد تتخذ المعونات الأجنبية صور عينية كالسلع الغذائية والخدماتية.

ج- المعونات الرأسمالية: والتي تتضمن تقديم التمويل اللازم لإقامة المشروعات الإنتاجية أو توسيع المشروعات القائمة، وبالشكل الذي يتاح من خلاله زيادة القدرة الإنتاجية في الاقتصاد.

3- من حيث مصادرها: وتنقسم إلى:

أ- معونات ثنائية الجانب: وتتم بين حكومتين أو أجهزة تابعة لها.

ب- معونات متعددة الأطراف: أي تلك المعونات التي تمنح عن طريق المؤسسات الدولية متعددة الأطراف كصندوق النقد والبنك الدولي.

4- من حيث ضوابطها: وتنقسم إلى:

أ- المعونات الأجنبية غير المقيدة: وهي المعونات التي تقدم دون أن تلتزم الدول الممنوحة بشروط معينة في إنفاقها، ولكن هذه المعونات لا تقدم إلا في حالات نادرة جدا.

ب- المعونات المقيدة: وهي التي تقدم مقابل مطالب للدول المانحة، تصل إلى حد إملاء بعض الشروط التي تسمح لها بممارسة الرقابة في تنفيذها.

رابعا: الاستثمارات الأجنبية: وهي إحدى مصادر التمويل التي تقوم الدول باتخاذها وذلك لسد فجوة الموارد المحلية التي تعاني منها، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار وتخفيف مشكل القروض الخارجية من جانبين مهمين هما: الجانب المالي والجانب التنموي.¹

ويتخذ الاستثمار الأجنبي أشكالا عديدة أهمها:²

1- الاستثمارات الأجنبية المباشرة: يعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه قيام المستثمر الأجنبي بتملك حصة 10% من رأس مال المشروع المراد الاستثمار فيه تسمح له بالمشاركة في

¹ سالم رشدي سيد: مرجع سابق، ص 25

² إلياس حناش: مرجع سابق، ص 13، 15.

الفصل الأول الإطار النظري لتأمين تمويل التجارة الخارجية

الإدارة واتخاذ القرار في المشروع الاستثماري. وتتم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في صورة شركات متعددة الجنسيات التي تمتلك ما لا يقل عن 6 فروع في الخارج، وتتعدد جنسيات المساهمين في رأسمالها، وتتميز بتعدد وتنوع أنشطتها وضخامة حجمها، وامتلاكها تكنولوجيا عالية، وانتشارها الجغرافي الواسع.

2- الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة: يقصد بها امتلاك الأفراد أو المؤسسات غير المقيمين لبعض الأوراق المالية من أسهم وسندات لمؤسسات وطنية وذلك دون أن يقوم هؤلاء الأفراد بممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع ولكن لهم الحق في الحصول على عائد الأسهم والسندات المملوكة، ويعتبر هذا النوع من الاستثمار قصير الأجل مقارنة بالاستثمار الأجنبي المباشر، ولذلك يسمى بالنقود الساخنة (Hot money).

ومن بين القنوات المختلفة التي من شأنها تمكين المستثمر المحلي من الوصول إلى أسواق الأوراق المالية الأجنبية أو تلك التي تمكن المستثمر الأجنبي من الوصول إلى سوق الأوراق المالية المحلية نجد:

- شركات الاستثمار.
- المحافظ المشتركة.
- الاستثمار بالإصدارات العالمية للأوراق المالية كشهادات الإيداع الدولية، شهادات الإيداع الأمريكية.

المبحث الثاني: تأمين قروض الصادرات

يلعب التصدير دورا مهما في تحريك اقتصاديات الدول ودفع عجلة نموها، وهو ما أدى إلى تحرير التجارة الخارجية وزيادة المبادلات التجارية الخارجية، ويرتبط نجاح التصدير بتوفير موارد مالية كافية ومجموعة أخرى من العوامل أهمها التسهيلات في الدفع، ولذا فقد أصبح التأمين على قروض التصدير ضد مخاطر عدم الدفع من أهم عناصر تشجيع الصادرات.

المطلب الأول: مفهوم تأمين قروض الصادرات وأهميته

إن القيام بعمليات التصدير للأسواق الأجنبية يتطلب مواجهة العديد من المخاطر ولمعالجة هذه المخاطر تم وضع آلية تأمين قرض الصادرات من أجل الحماية من المخاطر وتجنب الخسائر الناجمة عنها. **أولاً: مفهوم تأمين قروض الصادرات:**

هناك عديد عده تعريفات مذكورة لمفهوم تأمين قروض الصادرات ونذكر منها:

عرفه المشرع الجزائري بموجب المادة الأولى من الأمر رقم 06-96 تأمين القرض عند التصدير وذلك بنصها على ما يلي: "يضمن تأمين القرض عند تصدير وفق الشروط المنصوص عليها في هذا الأمر وفي عقد التأمين تحصيل المستحقات المرتبطة بعمليات التصدير من خلال الأخطار التجارية والأخطار السياسية وأخطار عدم التحويل وأخطار الكوارث".¹

ويعرفه "JEAN BASTIN" بأنه: "أداة تأمينية تسمح للدائنين مقابل دفع أقساط لهيئة التأمين أو الضمان (قد تكون حكومية أو خاصة أو مختلطة) من تغطية مخاطر عدم تسديد الديون الناتجة عن الأشخاص العاجزين، ويستخلص من هذا المفهوم ما يلي:

- يعتبر ضمان الائتمان نظام تأمين لتعويض الخسائر الذي يعد مبدأ أساسيا للتأمين.
- وجود الشيء المؤمن عليه وهو الدين.
- وجود حق في الدين قابل للتغطية بتأمين القرض.
- أشخاص معروفون سابقا.
- وجود حالة عدم الدفع وعدم القدرة على السداد.

أي أن نفس مكونات التأمين العادي موجودة في هذا التأمين مع فرق وحيد وهو أن الشيء المؤمن في ضمان الائتمان هو الدين والهدف هنا هو تشجيع الصادرات.²

¹ أسماء عشاري، النظام القانوني للشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات وآثارها على التجارة الخارجية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص قانون الأعمال، جامعة الجزائر 1، الجزائر، 2015/2014، ص 48.

² عبد المجيد قدي ووصاف سعیدی، آليات ضمان الائتمان وتنمية الصادرات حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثاني، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، جوان 2002، ص 220.

ثانيا: أهمية التأمين قروض الصادرات

يمكن إبراز أهمية ضمان تأمين قروض الصادرات فيما يلي:¹

1- **حماية المصدر من أخطار الدفع في صفقات التصدير:** فعلمية البيع إلى الخارج تقتضي شروط ائتمانية أكثر مخاطرة من البيع في السوق المحلي، نتيجة صعوبة الحصول على المعلومة الدقيقة حول المشتريين والموردين الأجانب، وقدرتهم المالية من جهة، وكذلك عدم التأكد أو عدم اليقين التي تعيشها العلاقات الاقتصادية الدولية من جهة ثانية.

2- **تمويل العملية التصديرية:** عندما لا يكون المورد في مركز يسمح له بتمويل صفقاته بنفسه، حيث يعد مصدرا هاما في التمويل الخارجي للدول النامية.

3- **ترفع وثيقة التأمين من جودة كمبيالة التصدير:** وترفع من جدارة المصدر في الحصول على الائتمان مما يؤدي إلى تحريك رؤوس الأموال التي لم يكن من الممكن إتاحتها بطريقة أخرى.

4- **توفير شروط أفضل في مجال المنافسة مع المنتجات المثلثة في الأسواق الدولية:** من خلال تقديم شروط الدفع ميسرة للمشتري.

5- **تنشيط تداول الأوراق التجارية المرتبطة بعمليات التصدير المغطاة بالضمان:** طالما أن المتداولين لهذه الأوراق مطمئنون للحصول على قيمتها عند استحقاقها وآمنون خطر الرجوع عليهم عند الوفاء بها.

6- **تشجيع التصدير:** لأن التطور الاقتصادي يسمح بالتخلص من فائض الإنتاج في حالة تشبع السوق المحلي بضمان دين المصدر، يدفعه إلى التصدير رغم وجود مخاطر عدم الدفع التي قد تؤثر سلبا على المصدر.

7- **إدارة هيئات الضمان للمنازعات التي قد تحدث بين المصدر وزبونه الأجنبي:** أين تكون القوانين والأحكام واستعمالاتها غير معروفة، فما يجعل دوره هذه الهيئات مهما لإزالة الكثير من الصعاب عند المؤمن، من خلال التكفل بهذا الجانب.

8- **تحفيز القطاع المعرفي على توفير التسهيلات الائتمانية اللازمة لتمويل التجارة الخارجية:** دون الحاجة إلى قيام البنوك المركزية بمنح الضمانات اللازمة أو دون الحاجة إلى اشتراط توفير اعتماد مستندي معزز كوسيلة مقبولة للدفع.

المطلب الثاني: المخاطر المغطاة بموجب تأمين قروض الصادرات

يقصد بأخطار التصدير تلك المخاطر التي يتعرض لها المصدر أثناء العملية التصديرية، والتي قد تكون ناتجة عن عوامل تجارية أو غير تجارية أو عوامل أخرى لا يمكن تصنيفها في الأولى ولا في الثانية وسنتطرق إلى أهم المخاطر المغطاة بموجب تأمين قروض الصادرات.

¹ وصاب سعدي، ضمان ائتمانات التصدير في البلدان النامية (COTUNACE) التونسية نموذجا، ملتقى دولي حول سياسة التمويل وآثارها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر 21-22/11/2006 ص 51-52.

الفصل الأول الإطار النظري لتأمين تمويل التجارة الخارجية

1- المخاطر التجارية: تتضمن هذه المخاطر بشكل عام ما يلي:¹

- إفسار المشتري.
- التصير في السداد من قبل المشتري الخاص في نهاية فترة الائتمان وبعد فترة محددة من تاريخ انتهاء مدة الائتمان المتفق عليها.
- عدم قبول البضاعة المسلمة للمشتري، عندما تكون هذه البضاعة مطابقة لأية عقود قائمة، وتجدر الإشارة إلى أن قبول البضائع أو الخدمات يوصف على أنها رسالة للمشتري الأجنبي للمصدر تفيد بأن البضائع أو الخدمات قد تم قبولها. هذه هي الطريقة المعتادة لقبول البضائع أو الخدمات ولكن قد يقبلها المشتري الأجنبي عن طريق الاحتفاظ بها لفترة زمنية معقولة دون إبلاغ المصدر بأنه قد تم رفضها.

2- المخاطر السياسية: إن نطاق الخسائر الناشئة عن مخاطر ذات طبيعة سياسية أوسع من المخاطر المتعلقة بالمخاطر التجارية، وعادة ما تشمل جميع الأحداث السياسية التي لها تأثير على أي علاقات تعاقدية يغطيها القانون المدني، بما في ذلك ما يلي:²

- إلغاء أو عدم تجديد ترخيص التصدير المؤمن عليه بعد إبرام العقد.
- الحرب وغيرها من الاضطرابات في بلد المشتري والتي تؤثر على الوفاء بالعقد.
- مخاطر تحويل العملات الأجنبية، أي الصعوبات والتأخيرات في تحويل الأموال من بلد المشتري، بما في ذلك الخسائر الناشئة نتيجة الوقف الاختياري للدين الخارجي الصادر عن حكومة ذلك البلد.
- مخاطر التحويل (يشار إليها أيضا باسم "مخاطر التحويل من بلد ثالث") حيث يمكن لدولة واحدة أن تقوم بتجميد الأصول والحسابات البنكية لدولة أخرى محتفظ بها محليا.
- أي إجراء من جانب حكومة أجنبية يعوق بطريقة ما إبرام العقد بما في ذلك قيود الاستيراد/التصدير، مصادرة البضائع وتأميم الشركات والصناعات.
- المعاملات بين المصدرين الخاصين والمشتريين العموميين، أي تخلف عن السداد من جانب المشتري العام.

ويمكن تصنيف الأخطار السياسية إلى أخطار كلية أو أخطار جزئية، وكذا إلى أخطار داخلية وأخطار خارجية وفق الجدول التالي:

¹ محمد الأمين شربي، أمين قارح، وكالات ائتمان الصادرات كآلية لتغطية مخاطر التجارة الخارجية، عرض تجربة الشركة الجزائرية لتأمين وضممان

الصادرات (CAGEX)، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد 16، العدد 01، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، جوان 2020، ص 95

² محمد الأمين شربي، أمين قارح، أثر تأمين قروض التصدير على الصادرات غير النفطية في الجزائر للفترة 1998-2016، المجلة الجزائرية للتنمية

الاقتصادية، المجلد 6، العدد 2، جامعة قاصد مرباح ورقلة، الجزائر، ديسمبر 2019، ص 222.

الفصل الأول الإطار النظري لتأمين تمويل التجارة الخارجية

جدول رقم 01: مختلف الأخطار السياسية

الأخطار الجزئية		الأخطار الكلية	
المرتبطة بالحكومة	المرتبطة بالمجتمع	المرتبطة بالحكومة	المرتبطة بالمجتمع
الداخلية		الداخلية	
التأميم الانتقائي	الإرهاب الانتقائي	التأميم / المصادرة	الثورة
الضغوط على الشركات المشتركة	الإضراب الانتقائي	صراع القيادة	الحروب الأهلية
الرقابة على الأسعار	المقاطعة القومية للمنشأ	التضخم	الصراعات العرقية
-	-	الصراعات البيروقراطية	الإرهاب
-	-	-	المقاطعة
-	-	-	اختلاف الرأي العام
الخارجية		الخارجية	
الضغوط الدبلوماسية	المنافسة بين الشركات المتعددة الجنسيات	الحرب النووية	الإرهاب الدولي
القيود على التجارة الدولية	الإرهاب الدولي الإنتقائي	المقاطعة الدولية	الرأي العام العالمي
التدخل الحكومي	المقاطعة الدولية للمنشأة	أعباء خدمة الدين المرتفعة	الضغط على الاستثمار

المصدر: عبد المجيد قدي ووصاف سعيدي: آليات ضمان الائتمان وتنمية الصادرات حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثاني، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، جوان 2002، ص 222، 223.

3- مخاطر الاستثمار: تقدم شركات تأمين قروض التصدير بشكل عام تأميناً للاستثمار المحلي في الخارج يرتبط بأصول الشركات وليس بالقروض، ويتم من خلال هذه التغطية تشجيع تدويل الشركات الوطنية، وتسعى الشركة إلى تغطية أصولها في الخارج ضد مخاطر سياسية مثل المصادرة أو استحالة تحويل العملات الأجنبية: ومن بين هذه الاستثمارات الأجنبية المؤهلة للحصول على تغطية شركة تأمين قروض التصدير يمكن ذكر ما يلي:¹

- يتم تغطية نوعين من قبل تأمين قروض التصدير بشكل متكرر: الاستثمارات في الأسهم والقروض الاستثمارية.

¹ محمد الأمين شربي وأمين قارح، وكالات ائتمان الصادرات كآلية لتغطية مخاطر التجارة الخارجية، عرض تجربته الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (CAGEX)، مرجع سابق، ص 97-98.

الفصل الأول الإطار النظري لتأمين تمويل التجارة الخارجية

- يمكن أن يكون الاستثمار في حقوق الملكية -بمعنى آخر في رأس المال- نقداً أو عينياً في شكل معدات أو آلات أو خدمات وما إلى ذلك.
- قد تشمل بعض تأمين قروض التصدير أيضاً أنواعاً أخرى من الاستثمارات مثل المساعدة الفنية وعقود الإدارة، والتورط في الأصول، وإصدار سندات سوق رأس المال، والتأجير، والخدمات واتفاقيات منح التراخيص والترخيص.
- قد تتم تغطية عمليات الاستحواذ على الشركات الأجنبية، بما في ذلك خصخصة الشركات المملوكة للدولة بواسطة بعض تأمين قروض التصدير.

المطلب الثالث: أنواع ضمان ائتمان الصادرات

أنواع ضمان ائتمان الصادرات هي ما يعرف بوثائق الضمان التي تسميها بعض الكتابات العربية البوليصا أو العقد والكتابات الفرنسية (La Police)، والكتابات الإنجليزية تسميها (Policy)، وتعرف وثيقة الضمان بأنها عقد بين طرفين، المؤمن والمؤمن له، يشرح القواعد العامة والخاصة التي تنظم علاقتهم، فتتنوع هذه الوثيقة حسب طبيعة، وموضوع، ومدة العقد.

وهناك نوعان أساسيان هما:¹

1- وثيقة الضمان الشاملة: تعد هذه الوثيقة أقدم وثيقة تستخدمها برامج الضمان وأوسعها استخداماً، حيث ظلت لفترة طويلة، معظم برامج التأمين تصدر فقط وثيقة الضمان الشاملة والتي تغطي كلا من الأخطار التجارية وغير التجارية (السياسية)، وفي هذه الوثيقة لا يمكن فصل الأخطار التجارية عن الأخطار السياسية حتى ولو طلب المصدر ذلك، فالقاعدة الأساسية لهذه الوثيقة هي الشمولية، لأن المؤمن يجب أن يغطي كل رقم أعماله، فمدة هذه الوثيقة عموماً قصيرة الأجل حيث لا تتجاوز السنة على الأكثر، ويتم تجديدها قبل انتهاء العقد بشهر بواسطة إشعار مسبق لأحد الطرفين، فاعتمادات المؤمن قصيرة وتتراوح في الأغلبية من يوم إلى 180 يوم، لكن يمكن أن نجد استثناءات لهذه القاعدة، أين تصل الاعتمادات إلى ثلاث سنوات، ويتم العمل بوثيقة الضمان الشاملة من خلال تصريح المؤمن في الأيام الأولى لكل شهر، بالصفقات التي يتم عقدها، أو التي تمت خلال الشهر الماضي وتغطي أخطار الإلغاء وعدم التسديد أو أخطار عدم التسديد وحدها.

2- وثيقة الضمان المحددة: وتعني أن المصدر له الحرية في اختيار الصفقات التي يرغب في حمايتها (ضمانها)، وتنفيذ كل المبيعات الأخرى دون تغطية، وتغطي وثيقة الضمان المحددة القروض التي تفوق ثلاث سنوات وتخص فقط عملية واحدة، وتكون في هذه الحالة الصفقات ذات مبلغ مرتفع والأخطار فيها

¹ عيد المجيد قدي ووصاف سعدي، مرجع سابق، ص ص 223، 224.

الفصل الأول الإطار النظري لتأمين تمويل التجارة الخارجية

أكثر احتمالا للوقوع ولفترة أطول كما سبق وأن قلنا، تفوق ثلاث سنوات.

وتشترط إجراءات معقدة مثل بيع التجهيزات، وأشغال البناء الممولة بقرض متوسط وطويل الأجل، أما معدل القسط المطبق مقارنة بذلك المتوقع بخطر مماثل مغطى بالوثيقة الشاملة سيكون بصفة عامة أكثر، ففي هذه الحالة قد يصل إلى أو يتجاوز معدل القسط 50 % وشروط التعويض تكون أكثر دقة، وتوجد وثائق ضمان أخرى نادرة الطرح كوثائق ضمان قصيرة الأجل، ووثائق ضمان متوسطة وطويلة الأجل، ووثائق ضمان مشتركة.

المطلب الرابع: الآثار الإيجابية لتأمين قروض الصادرات

لتأمين قروض الصادرات جملة من الآثار الإيجابية والتي ساهمت بشكل كبير في توجه المصدرين نحو هذا التأمين، لما له من أهمية كبيرة، واعتقادهم بأنه يعطي أفضلية في عدة جوانب تمكنهم من إكمال عملياتهم التصديرية.

ومن بين هذه الآثار الإيجابية نذكر ما يلي:¹

- 1- تمويل الصادرات:** لان عدم اكتتاب المصدر في تأمين قروض الصادرات سيقوض حتما من إمكانية حصوله على التمويل الكافي، أو قد يحصل على تمويل ولكن بتكلفة مرتفعة مما قد يؤدي إلى الرفع في تكلفة قيمة الصادرات، ومن ثم ضعف قدرة المصدر على المنافسة مع باقي المصدرين الآخرين.
- 2- تحفيز البنوك على منح المزيد من القروض لتمويل الصادرات:** ويكون هذا بشروط ميسرة وبتكلفة منخفضة أيضا، ويرجع هذا إلى وجود التغطية التأمينية من قبل هيئات التأمين التي تعمل على تدنية الأخطار المترتبة على منح هذا النوع من القروض، ويتم هذا دون الحاجة إلى اشتراط هذه البنوك لضرورة توفر اعتماد مستندي غير قابل للإلغاء ومعزز أو مثبت.
- 3- توفير الحماية الائتمانية للمصدرين:** وهذا من كافة أنواع المخاطر التي يمكن لهيئات التأمين تغطيتها، ويستمد هذا العامل وظيفته من وظيفة تأمين قروض الصادرات كآلية لتقليل الأخطار، وكذلك تأمين المصدر من إمكانية تعرضه لمشكلة فقدان السيولة أو انخفاضها، مما قد ينعكس سلبا على وضعه المالي، وقد يكون هذا لفترة طويلة نسبيا.

- 4- دعم الموقف التنافسي للمصدرين وتشجيع الصادرات** حيث أصبح المصدرون مطالبين أكثر من أي وقت مضى على ضرورة تقديم تسهيلات في الدفع ولفترات طويلة بغية امتصاص حدة المنافسة وجلب العديد من المستوردين الأجانب، وعليه فان دور تأمين قروض الصادرات هنا هو دعم الموقف التنافسي للمصدرين

¹ محمد الأمين شربي، أهمية ودور تمويل وتأمين قروض التصدير في ترقية الصادرات غير النفطية دراسة حالة (FSPE) و (CAGEX) خلال الفترة (1998-2009)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2010/2011، ص 141-144.

الفصل الأول الإطار النظري لتأمين تمويل التجارة الخارجية

وإعطائهم المرونة للتصرف بشكل تنافسي، وسيساهم هذا بلا شك في تشجيع وتطوير ترقية الصادرات.

5- تقديم خدمة مدى قدرة المستوردين على السداد: إن هذه الخدمة تعد من بين أهم الخدمات التي تقدمها هيئات أو مؤسسات تأمين قروض الصادرات للمصدرين عند الاكتتاب فيها، ومما لا شك فيه أن هذه الخدمة تساعد المصدرين على تنمية محفظة أعمالهم التصديرية وهذا من خلال الاعتماد على العملاء الجيدين فقط وذوي الإمكانيات العالية على التسديد.

6- التقييم المستمر لمحفظة العملاء المستوردين: تقوم هيئات تأمين قروض الصادرات بالتقييم المستمر والدائم لمحفظة عملاء المصدرين من المستوردين الأجانب، وإعلام المصدرين بأية مشكلات أو أحداث تطرأ على قدرة عملائه المستوردين على السداد.

7- منح الاستقرار للمؤسسات المصدرة: لأن تأمين قروض الصادرات سيجعل من المؤسسات المصدرة أبعد ما تكون عن الإفلاس وعدم الاستقرار، وهذا طالما أن هذه المؤسسات المصدرة ستضمن تعويضها عند الأضرار والخسائر، وعند حدوث الكوارث والتي يمكن أن تتعرض لها هذه المؤسسات.

8- انفتاح التجارة الخارجية للبلد: حيث أن التجارة الخارجية قبل ظهور هيئات تأمين قروض الصادرات كانت تتسم بأنها تجارة تقليدية -وبخاصة في الدول النامية- تتم بين مصدر ومستورد على أساس علاقة مستقرة، وكان المصدر لا يجرؤ على التصدير لمستوردين جدد إلا بشروط دفع مضمونة كالدفع الفوري، أو بخطابات اعتماد غير قابلة للإلغاء ومعززة أو مثبتة، لكن الوضع تغير واختلف بوجود هيئات تأمين القروض هذه.

9- تحصيل الديون المصدرين من المستوردين: يرجع الفضل في هذا إلى القوة التفاوضية الهائلة التي تتمتع بها هيئات التأمين هذه، وقد يضاف إلى هذا أيضا توفر هذه الهيئات على مجموعة كبيرة من الأجهزة القانونية والخبراء، مما يسمح هذا لا محالة في تحسين جوده عملية التحصيل، وتجعل أيضا من قدرتها على التحصيل أكبر بكثير من قدرة المصدر، لأن هذه الهيئات عادة ما تستخدم أجهزة التمثيل التجاري والدبلوماسي للدولة في الخارج، وهذا لمساعدتها في تحصيل الديون المستحقة للمصدرين على المستوردين في تلك الدولة.

المبحث الثالث: تجارب المؤسسات الإقليمية والوطنية العربية لتأمين تمويل التجارة الخارجية

سعت الدول العربية كغيرها من دول العالم إلى إنشاء هيئات ومؤسسات إقليمية ووطنية لتأمين معاملات التجارة الخارجية ومواكبة التطورات الاقتصادية العالمية، التي فرضت التأمين كجزء من معاملات التجارة الخارجية، إضافة إلى سعيها لتحسين مستويات التجارة الخارجية نظرا لما تمتلكه من مقومات في مجال التجارة الخارجية كتجارة المحروقات مثلا.

المطلب الأول: المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات

تعد المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات المؤسسة الرائدة في مجال تأمين وإعادة تأمين قروض الصادرات وتأمين وإعادة تأمين الاستثمار بما يتفق والشريعة الإسلامية، وتساعد الدول الأعضاء فيها في توسيع الصادرات وتدفق الاستثمارات إليها.

1- تقديم المؤسسة: المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات هي مؤسسة مالية دولية فريدة من نوعها أنشئت عام 1415 هجري الموافق 1994/08/01 وفي مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية باعتبارها مؤسسة متعددة الأطراف وعضوا في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية حاصلة على تصنيف Aa3 من وكالة موديز للتصنيف الائتماني مع نظرة مستقبلية مستقرة ومشرقة، وتهدف لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في البلدان الأعضاء، ومهمتها تيسير التجارة والاستثمار بين البلدان الأعضاء والعالم باستخدام أدوات لتخفيف المخاطر تكون متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.¹

2- القيمة المضافة لدى المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات: وتتمثل في:²

- تخفيف المخاطر السياسية والتجارية.
- خلق التعاون مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية (هيكله القروض A و B، البنك الإسلامي للتنمية، المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة، المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص) لتعبئه الموارد من المقرضين الدوليين.
- خلق القدرة على إعادة التأمين من الأسواق الخاصة (Lloyd's، شركة إعادة التأمين)
- تعزيز الائتمان حيث أن التصنيف الائتماني Aa3 للمؤسسة يساعد البلدان الأعضاء في الحصول على قاعدة من التمويل الدولي بأمد أطول (يصل إلى 20 عام).
- حل النزاعات: التدخل المبكر للمؤسسة في حل النزاع بين المستثمر والبلد العضو قد يمنع تصعيد النزاع إلى مرحلة التقاضي.

¹ www.iciec.isdb.org، أطلع عليه بتاريخ: 2021/06/02 على الساعة: 11:06.

² المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات: لمحة عامة عن المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، التقرير السنوي

الفصل الأول الإطار النظري لتأمين تمويل التجارة الخارجية

3- الخدمات المقدمة من قبل المؤسسة في مجال تأمين قروض على الصادرات:¹ تساعد المؤسسة المصدرين في الدول الأعضاء على زيادة صادراتهم بمنح تأمين القروض على الصادرات مقابل مخاطر عدم السداد من قبل المشتريين في الدول الأجنبية، وتقوم المؤسسة بمساعدة المصدرين على القيام بالأعمال التجارية مع شركاء وأسواق ترتفع فيها درجة المخاطرة، فضلا عن ذلك يمكن للمؤسسة تقديم تسهيلات ائتمانية للمشتريين الأجانب والحصول على تمويل الصادرات من البنوك ومؤسسات التمويل الأخرى. وتقدم المؤسسة خدمات تأمين القروض على الصادرات بموجب خمس بوالص هي:

أ- البوليصة الشاملة قصيرة الأجل (تصل إلى سنة).

ب- البوليصة التكميلية متوسطة الأجل (من سنة إلى سبع سنوات).

ج- بوليصة العمليات المحددة (من سنة إلى سبع سنوات).

د- بوليصة المصارف العامة (تصل إلى سبع سنوات).

هـ- بوليصة تأمين الاعتماد المستندي (تصل إلى سنة).

والجدول التالي يبين ذلك بوضوح:

الجدول رقم 02: منتجات تأمين قروض الصادرات المقدمة من المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات

الهدف	المدة القصوى	المنتجات	الشريحة
حماية المصدرين والبنوك ضد مخاطر عدم تسديد قيمة الصادرات	سنة واحدة	البوليصة الشاملة قصيرة الأجل	المصدرون
	سبع سنوات	البوليصة التكميلية متوسطة الأجل	
حماية البنك المعزز لخطاب الاعتماد ضد مخاطر عدم السداد	سبع سنوات	بوليصة العمليات المحددة	البنوك
	سنة واحدة	بوليصة تأمين الاعتماد المستندي	

المصدر: يوسف مسعداوي، دور المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار واعتماد الصادرات (ICIEC) في تعزيز صادرات واستثمارات الدول الأعضاء، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد الأول، جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، 2011، ص 54.

توفر هذه البوالص غطاء تأمينيا يصل إلى 90% من خسارة المصدرين أو المصارف، بسبب عدم الدفع الناجم عن المخاطر التجارية كإعسار المشتري أو المخاطر غير التجارية التي تشمل القيود على تحويل النقد الأجنبي، وفرض قيود على الواردات، والحروب والاضطرابات المدنية.

¹ يوسف مسعداوي، دور المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار واعتماد الصادرات (ICIEC) في تعزيز صادرات واستثمارات الدول الأعضاء، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد الأول، جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، 2011، ص 53، 54.

المطلب الثاني: الشركة الجزائرية لتأمين و ضمان ائتمان الصادرات

بدأت العديد من الدول في تأسيس شركات لتأمين التجارة الخارجية من اجل تغطية أخطار ائتمان الصادرات، والجزائر لم تتخلف عن هذه الدول، فقد أنشأت الشركة الجزائرية لتأمين و ضمان ائتمان الصادرات.

1- تقديم الشركة: هي شركة تتشكل من مساهمات من المؤسسات المصرفية وشركات التأمين، والهدف من إنشاء هذه الشركة يتمثل في ترقية الصادرات الوطنية، وكذا تدعيم القدرات التصديرية غير المستغلة، والعمل على دفع المصدرين على اقتحام الأسواق الدولية، وذلك بفضل الضمانات التي تقدمها والتمويل المقدم من طرف البنوك، كما تساهم في تقريب المصدرين الجزائريين من المتعاملين الأجانب، مع تزويدهم بالمعلومات عن الزبائن والأسواق الدولية بصفة دورية وذلك لتحسين عمليات التصدير وتقادي لوقوع الخسائر.¹

2- المخاطر المغطاة ونوعيه المنتجات المقدمة من الشركة: تغطي الشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات المخاطر التجارية والسياسية عن طريق تقديم مجموعة من المنتجات التأمينية تتمثل في:²

أ- **عقود التأمين الشامل للتصدير:** هو عقد خاص بمصدري السلع والخدمات الذين لديهم عقود عمل أو مبيعات متكررة إلى الخارج، ويضمن هذا العقد كل صادرات المؤمن له وبالتالي يجب الإفصاح للشركة الجزائرية للتأمين و ضمان الصادرات بحجم أعماله التصديرية كاملة.

ب- **عقد التأمين الفردي:** خاص بعملية التصدير المنتظمة ويغطي خطر عدم الدفع من طرف المشتري الأجنبي الوحيد.

ج- **عقد تأمين المعارض والصالونات:** يخص هذا العقد المؤسسات والمصدرين الجزائريين الذين يشاركون في المعارض والصالونات المتخصصة ومعارض بيع في الخارج، حيث يغطي هذا العقد ترحيل الأموال الناتجة عن البيع و/أو عدم ترحيل التجهيزات والبضائع المعروضة من طرف المؤسسة، كما تغطي المصاريف المدفوعة وغير المعوضة لصندوق دعم وترقية الصادرات.

د- **عقد تأمين قروض المبيعات المحلية:** يتمثل هذا العقد في تغطية أخطار عدم دفع المبلغ المذكور في الفاتورة في الأجل المتفق عليها في إطار المبادلات التجارية للسلع و/أو الخدمات داخل الجزائر.

هـ- **عقد تأمين قرض المشتري:** يضمن هذا العقد عقود التصدير التي تمول بواسطة قرض المشتري، ويعتبر البنك الذي مول العملية التصديرية هو المستفيد من عقد تأمين قرض

¹ عبد الحميد حمشة: دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر 2012/2013، ص 102.

² محمد الأمين شربي وأمين قارح: وكالات ائتمان الصادرات كآلية لتغطية مخاطر التجارة الخارجية عرض تجربته الشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات (CAGEX)، مرجع سابق، ص ص 101، 102.

الفصل الأول الإطار النظري لتأمين تمويل التجارة الخارجية

المشتري.

و- **تأمين القرض الممول ما قبل التصدير:** هذا العقد خاص بالمصدرين المتحصلين على قروض تمويل قبل الشحن من أجل عملية إنتاج السلع تحت الطلب الموجهة للتصدير، ويتم تحويل حق التعويض للبنك الذي قدم التمويل، ويغطي هذا العقد مخاطر عدم الدفع من طرف المشتري الأجنبي فقط الناتجة عن تحقق مخاطر سياسية أو تجارية، بينما تغطي مخاطر التصنيع أو تجميد العقد بموجب عقد آخر، بناء على طلب المصدر.

ز- **تأمين خطاب الاعتماد:** يغطي هذا العقد المخاطر التجارية وغير التجارية التي يتعرض لها البنك الذي قام بتعزيز خطاب الاعتماد المستندي، حيث يتحصل على تعويض في حالة عدم الدفع من طرف البنك الأجنبي.

ح- **تأمين الاستثمارات:** يقوم بضمان المخاطر السياسية التي يمكن أن تواجه المستثمر الجزائري الذي يؤدي استثمارا خارج الوطن، أو المستثمر الأجنبي الذي يؤدي استثمارا داخل الجزائر.

بالإضافة إلى المنتجات السابقة تقوم شركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات بتقديم خدمات منها:

- **خدمة استيفاء الديون:** خاصة بغير المؤمنين لدى الشركة حيث يتم توقيع اتفاقيه بين الطرفين مفادها انه لا يتم دفع قسط أو مستحقات التأمين إذا لم تتمكن الشركة من تحصيل الديون، وفي حالة التحصيل تقبض الشركة مصاريف ومستحقات التحصيل.

- **بيع المعلومات التجارية والاقتصادية:** أي إعداد ووضع في متناول الزبون المؤمن له المعلومات الاقتصادية والتجارية والمالية المتعلقة بكل بلد أو بكل متعامل، وهذا من أجل تحقيق وتجسيد علاقات عمل في مجال التجارة الخارجية أو الوطنية بأقل مخاطر.

إضافة إلى ما سبق نعرض في الجدول الموالي معلومات عن نسبة التغطية وفترة التعويض لكل

عقد:

الفصل الأول الإطار النظري لتأمين تمويل التجارة الخارجية

الجدول رقم 03: نسبة التغطية ومدى التعويض بالنسبة لمنتجات الشركة الجزائرية لتأمين وضمائم ائتمان الصادرات

نوع العقد	نسبة التغطية	فترة التعويض
عقد التأمين الشامل	80% مخاطر تجارية	بعد شهر من انقضاء آجال الإشعار
	90% مخاطر سياسية	بعد الدفع وإرسال طلب التدخل
عقد التأمين الفردي	80% مخاطر تجارية	6 أشهر
	90% مخاطر سياسية	
عقد تأمين المعارض والصالونات	90%	6 أشهر
عقد تأمين قروض المبيعات المحلية	90%	في أجل أقصاه 6 أشهر
عقد تأمين قرض المشتري	80% مخاطر تجارية	6 أشهر
	90% مخاطر سياسية	
تأمين القرض الممول ما قبل التصدير	80% مخاطر تجارية	6 أشهر
	90% مخاطر سياسية	
تأمين خطاب الاعتماد	90%	بعد استكمال الإجراءات المنصوص عليها في العقد
تأمين الاستثمارات	90%	

المصدر: محمد الأمين شربي وأمين قارح، وكالات ائتمان الصادرات كآلية لتغطية مخاطر التجارة الخارجية عرض تجربته الشركة الجزائرية لتأمين وضمائم الصادرات (CAGEX)، مجلة أداء المؤسسات التجارية، المجلد 16، العدد 01، جامعة قاصد مرياح ورقلة، الجزائر، جوان 2020، ص102.

المطلب الثالث: الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية (COTUNACE)

أحدث نظام التأمين الصادرات في تونس بموجب القانون عدد 40 لسنة 1984 المؤرخ في 23 جوان 1984 بهدف حماية المصدرين من مخاطر عدم الدفع وما يترتب عن ذلك من صعوبات قد تهدد كيان المؤسسة المصدرة، عهد بتسييره إلى شركة ذات اقتصاد مشترك، وقد تم في هذا الإطار إحداث الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية "كوتيناس" كشركة متخصصة في هذا المجال.¹

1- المخاطر المؤمنة:

أ- المخاطر التجارية: وتتمثل في تخلف المشتري الأجنبي عن سداد ديونه نتيجة الإعسار الفعلي أو

¹ www.cga.gov.tn اطلع عليه بتاريخ 2021/06/02 على الساعة: 14:23.

الفصل الأول الإطار النظري لتأمين تمويل التجارة الخارجية

القانوني.

ب- المخاطر غير التجارية: وتتمثل في

- تخلف المشتري الأجنبي عن الإيفاء بالتزاماته نتيجة حصول حرب أهلية أو أجنبية أو اضطرابات أو ثورة أو فتنة أو نتيجة استيلاء البلد المشتري على البضاعة المشحونة أو حجزها أو مصادرتها أو اتخاذ إجراء بتأجيل دفع الديون أو التأمين أو إلغاء ترخيص الاستيراد أو إيقافها أو عدم تجديدها أو منع إدخال البضاعة أو أي سبب مماثل.

- تخلف المشتري الأجنبي عن الإيفاء بالتزاماته نتيجة حصول كارثة طبيعية.

- تخلف المشتري الأجنبي عن الإيفاء بالتزاماته نتيجة أو بسبب عدم تحويل العملة لأسباب تشريعية أو إدارية.

- تخلف المشتري الأجنبي عن الإيفاء بالتزاماته وكان هذا المشتري إدارة عمومية أو شركة مكلفة بمرفق عام.

ويتم توفير تغطية إعادة تأمين هذه المخاطر عن طريق صندوق ضمان مخاطر التصدير.

ج- مخاطر عدم تسديد القروض التمويل الصادرات لمرحلة ما قبل الشحن: التي تمنحها المؤسسات البنكية

لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة بسبب عدم قدرتها على انجاز الصفقة طبقا لعقد البيع، ويتم توفير التغطية التأمينية لهذه المخاطر عن طريق صندوق ضمان التمويل الصادرات لمرحلة ما قبل الشحن.

تقوم الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية بتأمين المخاطر التجارية على حسابها الخاص بنسبة 80%، وإعادة تأمين جزء منها لدى شركات إعادة التأمين في تونس وفي الخارج، كما تقوم الشركة لحساب الدولة بتغطية المخاطر السياسية والكوارث الطبيعية بنسبة 90%، بالإضافة إلى بعض المخاطر التجارية الخارقة للعادة، وتعتبر الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية من أهم الشركات الإقليمية العاملة في هذا القطاع نظرا للدور الذي تؤديه في تنمية ليس فقط الصادرات التونسية، وإنما المساهمة في تنمية المبادلات التجارية لبعض الدول الإفريقية والعربية التي لا تتوفر على أنظمة ضمان الصادرات، وتطرح الشركات سلة من المنتجات تستهدف دعم قطاع التصدير وتحقيق قدرة التنافسية لهذا الأخير من خلال الحماية والتمويل والتأمين الذي تقوم به.¹

¹ وصاف سعدي، مرجع سابق، ص 58.

خلاصة الفصل:

تعرضنا في هذا الفصل إلى التمويل الدولي والتجارة الخارجية من منظور مفاهيم عن طريق إعطاء تعريفات وبعض المفاهيم كأسباب قيام التجارة الخارجية ومصادر التمويل الدولي ، كما تطرقنا إلى جانب تأمين القروض الصادرات والمخاطر التي يغطيها هذا التأمين وأنواع الوثائق الخاصة بالضمان، بالإضافة إلى الآثار الإيجابية له، وفي الأخير تم التعرض إلى بعض تجارب المؤسسات الإقليمية والوطنية العربية الخاصة بتأمين تمويل التجارة الخارجية وقد استخلصنا النقاط التالية:

- التمويل الدولي هو أهم مصدر للتمويل خاصة في الدول النامية، لأهميته البالغة في تمويل حركة التجارة الخارجية، وتوجد عدة مصادر لهذا التمويل كالقروض الخارجية والمساعدات الدولية والاستثمارات الأجنبية بشقيها المباشرة وغير المباشرة وهذا من أجل زيادة الاهتمام بمجال التجارة الخارجية.

- لتأمين قروض الصادرات أهميه كبيرة لأن هدفها تأمين المصدرين ضد الأخطار التجارية التي يكون سببها المستورد وضد الأخطار غير التجارية (السياسية) والتي تخرج عن إرادة المستورد، وله آثار إيجابية متعددة كاعتباره أداة من أدوات تنمية الصادرات ورفع القدرة التنافسية للمصدرين وتحفيزهم على زيادة صادراتهم.

- الدول العربية كغيرها من دول العالم سارعت إلى إنشاء مؤسسات وهيئات إقليمية ووطنية لتأمين وتمويل التجارة الخارجية، وتقديم المنتجات التأمينية من خلال هذه المؤسسات، لتقديم خدمات تفيدها متعاملي التجارة الخارجية في الدول العربية.

- وجب على المصدرين والدول العربية زيادة الاهتمام بتأمين التجارة الخارجية وخاصة عن طريق المؤسسات الإقليمية مثل المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات والتي سندرسها في الفصل الموالي.

الفصل الثاني: مساهمة

المؤسسة العربية لضمان

الاستثمار وائتمان الصادرات

في تأمين تمويل التجارة

الخارجية العربية في الفترة ما

بين 2015-2019

تمهيد

بعد ما تناولنا في الفصل الأول مفاهيم عامة حول التمويل الدولي والتجارة الخارجية إضافة الى تأمين قروض التجارة الخارجية والمؤسسات التي تهتم بهذا النوع من الدعم والتمويل، وحتى نستفيد منها في الجانب التطبيقي للدراسة، فقد خصصنا هذا الفصل للدراسة التطبيقية التي أجريناها حول المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، هذه الأخيرة التي تعتبر حلقة وصل بين ما تم طرحه في الفصل السابق وبين ما نقوم به من دراسة عملية، حيث أن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات تقوم بعمليات تأمين لقروض التصدير وهو ما يشتمل على ما درسناه في الفصل الأول. وبهذا تعد هذه الدراسة التطبيقية وسيلة هامة نستطيع من خلالها التوصل إلى حقائق وجمع معلومات من الواقع العملي، وسنحاول في هذا الفصل إسقاط الجوانب النظرية لتأمين تمويل التجارة الخارجية على هذه الدراسة التطبيقية.

وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول: عرض عام للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

المبحث الثاني: أنشطة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

المبحث الثالث: دور المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في تمويل التجارة الخارجية العربية في الفترة ما بين 2015-2019.

المبحث الأول: عرض عام للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

من خلال هذا المبحث سنحاول التعرف على المؤسسة محل الدراسة التطبيقية والمتمثلة في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بداية بالتعريف بها وبهيكلها التنظيمي، وتوضيح أغراضها و أهدافها ورأس مال هذه المؤسسة.

المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

تعمل المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات على تشجيع التبادلات التجارية وتدفع الاستثمار، حيث تقوم بتأمين الاستثمارات العربية والأجنبية في الدول العربية، وكذا تشجع المصدرين في القطر العربي على التصدير سواء نحو الدول العربية أو الأجنبية.

أولاً: التعريف بالمؤسسة

تعتبر المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ذات كيان قانوني مستقل، وهي مؤسسة عربية إقليمية أسست سنة 1974 بموجب اتفاقية متعددة الأطراف بين بعض الدول العربية (الأردن، الإمارات العربية المتحدة، تونس، الجزائر، السودان، سوريا، العراق، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، اليمن، لتتظم كل من موريتانيا سنة 1976، سلطنة عمان والسعودية في 1977، فلسطين في 1979، جيبوتي والصومال في 1981) وكذا بعض الهيئات العربية (الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، صندوق النقد العربي، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي في سنة 2004).¹

¹ خير الدين بلعز: مساهمة خدمات ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في تحفيز حركة الاستثمار والتجارة العربية البينية- حالة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات- الملتقى الدولي السابع حول "الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير - تجارب الدول"، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 03-04 ديسمبر 2012، ص6.

وتعد المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات هيئة عربية مشتركة مملوكة من قبل حكومات الدول العربية بالإضافة إلى أربع هيئات مالية عربية، وتتخذ من الكويت مقراً لها، وهي حاصلة على تصنيف ائتماني مرتفع (AA-) مع نظرة مستقبلية مستقرة من قبل وكالة ستاندرز أند بورز العالمية منذ عام 2008 ، كما أنها تعد أول هيئة متعددة الأطراف لتأمين الاستثمار في العالم.¹

ثانياً: أهداف المؤسسة

تهدف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات إلى توفير خدمات الضمان ضد المخاطر التجارية وغير التجارية للاستثمارات العربية البينية في الدول العربية، والمساهمة في زيادة الوعي العربي بقضايا الاستثمار والتصدير وصناعة الضمان من خلال مجموعة من الأنشطة المكملة والخدمات المساندة التي تساهم في تطوير بيئة ومناخ الاستثمارات العربية.²

وقد قامت المؤسسة على مجموعة من الأغراض تتمثل في:³

- 1- الغرض من المؤسسة هو تأمين المؤمن له بتعويضه تعويضاً مناسباً عن الخسائر الناجحة عن المخاطر المحددة في هذه الاتفاقية وذلك عن طريق التأمين المباشر أو إعادة التأمين.
- 2- تمارس المؤسسة من أجل تشجيع الاستثمارات بين الأقطار المتعاقدة أوجه النشاط المكمل لغرضها الأساسي وخاصة تنمية البحوث المتعلقة بتحديد فرص الاستثمارات وأوضاعها في هذه الأقطار.
- 3- للمؤسسة في سبيل تحقيق أغراضها القيام بالتمويل الكلي أو الجزئي للعمليات التي تؤمن عليها من خلال مزولة عمليات تخصيص وتحصيل ديون الغير، وتأمين الكفالات والتراخيص والامتيازات وحقوق الملكية الفكرية إضافة إلى المساهمة في رؤوس أموال هيئات الضمان الوطنية وخاصة العربية وتملك حصص فيها وتأسيس شركات المعلومات وإنشاء أو المشاركة في إنشاء صناديق استثمارية خاصة لصالح حكومات أو مؤسسات الأقطار المتعاقدة.

¹ www.dhaman.net تاريخ الاطلاع: 2021/05/17، 11:23.

² www.aaaid.org المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تاريخ الاطلاع: 2021/05/17، 11:31.

³ المادة الثانية من الباب الأول، اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، المعدل بتاريخ 2007/11/12

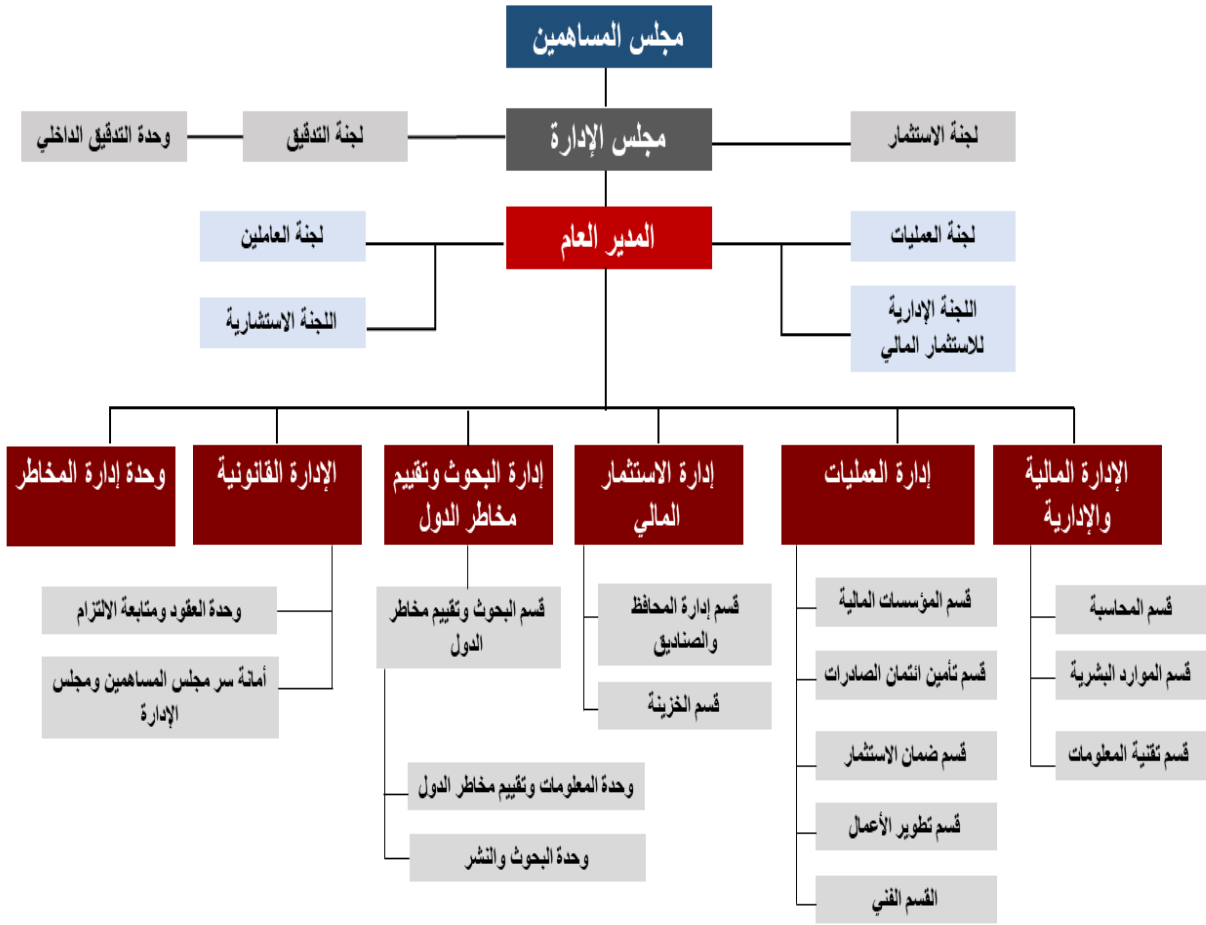
ولتحقيق أهداف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات توفر ضمان التغطية التأمينية للاستثمارات العربية والأجنبية المنفذة في الدول العربية ضد المخاطر غير التجارية مثل التأميم والمصادرة ونزع الملكية والحروب وأعمال الشغب ذات الطابع العام وعدم المقدرة على تحويل حقوق المستثمر وانقطاع العقد. كما توفر ضمان التغطية التأمينية لائتمان الصادرات العربية المتجهة إلى كافة أنحاء العالم ضد المخاطر التجارية مثل عدم وفاء المدين الصادرات العربية المتجهة إلى كافة أنحاء العالم ضد المخاطر التجارية مثل عدم وفاء المدين أو إعساره أو إفلاسه، وضد المخاطر غير التجارية مثل منع المصدر من استيفاء حقه، الحروب والاضرابات الأهلية ومنع التحويل وعدم وفاء المدين المؤمن عليه إذا كان جهة حكومية.¹

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

يتألف الهيكل التنظيمي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات من مجلس المساهمين ومجلس الإدارة والمدير العام والموظفين الفنيين، ومجموعة من اللجان الخاصة وإدارات تحتوي على مجموعة أقسام مثل إدارة العمليات وإدارة الاستثمار المالي ووحدة إدارة المخاطر كما هو موضح في الشكل التالي:

¹www.wikipedia.org المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تاريخ الاطلاع، 2021/05/17، 11:38

الشكل رقم 01: الهيكل التنظيمي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات



المصدر: موقع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات www.dhaman.net

1- مجلس المساهمين: ويتألف من مندوب واحد لكل عضو من أعضائها ويعتبر بمثابة الجمعية العمومية للمؤسسة.

يكون لمجلس المساهمين كافة الصلاحيات اللازمة لتحقيق أغراض المؤسسة ما لم ينص في هذه الاتفاقية على منح بعض هذه الصلاحيات لجهاز آخر من أجهزة المؤسسة، ويقوم المجلس بالمهام التالية:¹

- وضع السياسة العامة التي تتبعها المؤسسة.

¹ المادة العاشرة من الباب الثالث، اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، المعدل بتاريخ 2007/11/12.

- تفسير نصوص هذه الاتفاقية وتعديلها.
- تخفيض رأس مال المؤسسة في غير حالة انسحاب أحد الأعضاء.
- تعيين أعضاء مجلس الإدارة وتحديد مكافآتهم.
- تعيين المدير العام وإنهاء خدمته وتحديد مرتبته وشروط خدمته.
- التصديق على ميزانية المؤسسة وعلى حساب الإيرادات والمصروفات واعتماد التقارير السنوية بعد الاطلاع على تقرير مجلس الإدارة وتقرير مدققي الحسابات.
- تقرير ما يترتب على وقف العضوية أو الانسحاب منها وفقا لأحكام الباب السابع من هذه الاتفاقية.
- البت في توزيع الأرباح وتكوين الاحتياطات والمخصصات وفقا للنظام المالي للمؤسسة.
- تعيين مدققي الحسابات وتحديد أتعابهم.
- ويجتمع مجلس المساهمين مرة واحدة على الأقل كل سنة بناء على دعوة يوجهها رئيس مجلس الإدارة مرفق بها مشروع جدول الأعمال.
- 2- مجلس الإدارة:** يتكون من ثمانية أعضاء غير متفرغين من بين مواطني الأقطار المتعاقدة يتم اختيارهم وفقا لما ورد في الفقرة 2 من المادة 11 من اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. يتولى مجلس الإدارة الصلاحيات المخولة له من قبل مجلس المساهمين في إدارة أعمال المؤسسة وتتضمن اختصاصاته على وجه الخصوص ما يلي:¹
 - إقرار النظم واللوائح المالية المؤسسة بما في ذلك نظم العاملين فيها بناء على ما يقترحه المدير.
 - إقرار برامج وخطط نشاط عميات المؤسسة وبرامج البحوث التي يقدمها المدير العام في ضوء السياسة العامة التي يضعها المجلس المساهمين ومتابعة تنفيذها والتحقق من مطابقة عمليات التأمين للنظم واللوائح المقررة.
 - تحديد الأوجه التي توظف فيها أموال المؤسسة.

¹ المادة الثانية عشر من الباب الثالث، اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، المعدل بتاريخ 2007/11/12

- تقديم تقرير سنوي عن نشاط المؤسسة لمجلس المساهمين وإعداد كافة الوثائق اللازمة لأعماله.

3- المدير العام: ويختاره مجلس المساهمين من بين من يرشحهم لأعضاء من مواطني الأقطار المتعاقدة، لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد، ولا يجوز الجمع بين منصب المدير العام وعضوية مجلس الإدارة، ويتولى المهام التالية:¹

- إبرام عقود التأمين مع المؤمن لهم وغير ذلك من الاتفاقات ذات الصلة بنشاط المؤسسة.

- توظيف أموال المؤسسة.

- إعداد الموازنة التقديرية والحسابات الختامية ورفعها لمجلس الإدارة.

- إعداد برامج وخطط نشاط عمليات المؤسسة أو برامج البحوث ومتابعة تنفيذها.

- إعداد خطط دورية لتطوير أعمال المؤسسة.

4- الموظفون: الفنيون والإداريون ويعين مديري الإدارات منهم مجلس الإدارة بترشيح من المدير العام والآخرين يعينهم المدير العام.

عند تعيين مديري الإدارة والجهاز الفني والإداري يراعي كل من مجلس الإدارة والمدير العام كل في حدود اختصاصه، أن تكون الأفضلية لمواطني الأقطار المتعاقدة ثم لمواطني الدول العربية الأخرى بشرط أن تتوفر في من يعينهم المؤهلات العلمية والخبرة والكفاءة والصفات الشخصية المناسبة.²

المطلب الثالث: رأس مال المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

يعتبر رأس المال هو المصدر الرئيسي لموارد المؤسسة والمحرك لمشروعها وعملها حيث يتمثل في اشتراكات التي تقوم بتقديمها الدول الأعضاء عند الانضمام الى المؤسسة إضافة الى ذلك فإن نظام التصويت له علاقة برأس مال المؤسسة أي باكتتاب الأعضاء في رأس المال كما يلي:³

¹ المادة الثالثة عشر من الباب الثالث، اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، المعدل بتاريخ 2007/11/12

² المادة الرابعة عشر من الباب الثالث، اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، المعدل بتاريخ 2007/11/12

³ المادة الثامنة من الباب الثاني، اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، المعدل بتاريخ 2007/11/12

- يكون رأس مال المؤسسة متغيرا ويحدد ابتداء ب 10 ملايين دينار كويتي وفقا لسعر التعادل الرسمي السائد في تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية، ويقسم رأس المال إلى عشرة آلاف سهم اسمي قيمة كل سهم منها ألف دينار كويتي.

- يكون الحد الأدنى لحصة العضو 5% من قيمة رأس المال الأولي أي ما يعادل نصف مليون دينار كويتي ما لم يرى مجلس المساهمين بقرار منه إنقاص هذا الحد الأدنى بالنسبة لعضو أو أعضاء بعينهم، وإذا كانت العضوية لهيئة أو أكثر، عامة أو شبه عامة، تابعة لقطر واحد، فلا يسري الحد الأدنى إلا على الهيئة التي تمثل القطر.

- يؤدي الأعضاء بالدنانير الكويتية أو بأي نقد آخر قابل للتحويل على أساس السعر المشار إليه في الفقرة الأولى من هذه المادة 50% من قيمة حصصهم مقسمة إلى خمس أقساط سنوية، يستحق القسط الأول منها على كل عضو خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية في شأنه، وتستحق الأقساط الأخرى بالتوالي في نهاية كل عام من الأعوام التالية لانتهاؤ الفترة المحددة لدفع القسط الأول، وتدفع الأقساط في حساب يفتح باسم المؤسسة وفقا لما يحدده مجلسها في أول اجتماع له.

- يمثل الجزء غير المدفوع من رأس المال التزاما بالدفع على الأعضاء، كل بنسبة حصة ويصبح هذا الالتزام حال الأداء بالقدر الطي يحدده مجلس المساهمين في كل حالة يقرر فيها زيادة النصيب المدفوع من الحصص.

- يزداد رأس مال المؤسسة بانضمام عضو جديد إليها أو بزيادة حصة عضو أو أكثر من الأعضاء، وينقص رأس المال بانسحاب أحد الأعضاء أو بقرار من مجلس المساهمين.

- يجوز للقطر المتعاقد أن يتصرف في حصة كلها إلى هيئة عامة تابعة له أو العكس، كما يجوز لأي عضو أن يتصرف في أسهمه التي تجاوزت الحد الأدنى المشار إليه في الفقرة الثانية من هذه المادة لمصلحة عضو آخر بشرط موافقة مجلس المساهمين.

يبلغ رأس المال المدفوع في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات نحو 91 مليون

دينار كويتي وتساهم فيه كل من:

- الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي: 1.96%

- الصندوق العربي للانماء الاقتصادي: 27.33%

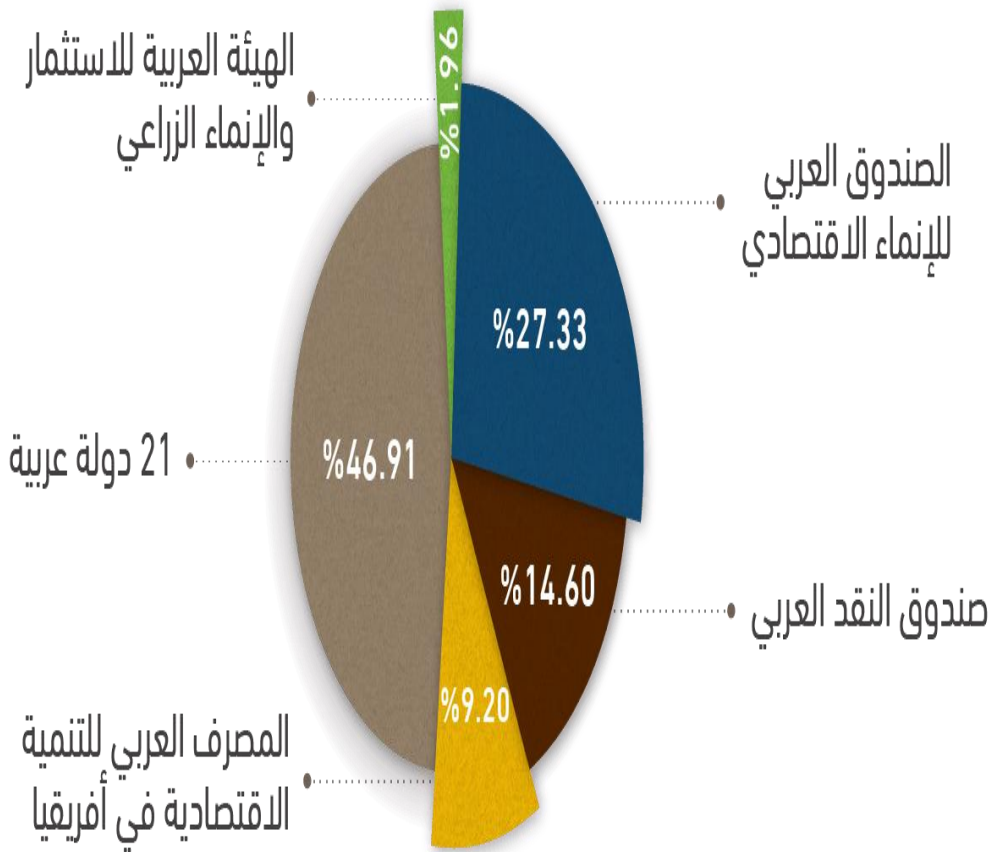
- صندوق النقد العربي: 14.60%

- المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا: 9.20%

- 21 دولة عربية: 46.91%

والشكل الموالي يوضح نسب مساهمة الهيئات والدول العربية في المؤسسة:

الشكل رقم 02: المساهمون في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات



المصدر: موقع الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي على شبكة الانترنت www.aaaid.org

المبحث الثاني: أنشطة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

توفر المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات العديد من الخدمات التي تساهم في تحفيز عمليات التصدير وجذب الاستثمار، ففيما يخص الاستثمار فهي تحد من المخاطر غير التجارية عن طريق إبرام عقد ضمان الاستثمار، أما من جانب ائتمان الصادرات فهي تبرم مع طالب الضمان عقد تأمين ائتمان الصادرات، إضافة إلى مجموعة من الخدمات الأخرى كإعادة التأمين وتأمين المؤسسات المالية.

المطلب الأول: ضمان الاستثمار

جاءت اتفاقية إنشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات من أجل حماية المستثمرين من المخاطر التي قد تصيبهم في البلد المضيف لاستثماراتهم.

وتشمل الاستثمارات الصالحة للتأمين كافة الاستثمارات ما بين الأقطار المتعاقدة وإليها سواء كانت من الاستثمارات المباشرة بما في ذلك المشروعات وفروعها ووكالاتها وملكية الحصص والعقارات وتأمين الكفالات والتراخيص والامتيازات وحقوق الملكية الفكرية، ومن استثمارات الحافطة بما في ذلك ملكية الأسهم والسندات، وكذلك القروض التي يتجاوز أجلها ثلاث سنوات أو القروض ذات الأجل الأقصر التي قرر مجلس الإدارة على سبيل الاستثناء صلاحيتها للتأمين.¹

وفيما يخص ضمان الاستثمار في المؤسسة فكافة الاستثمارات ما بين الأقطار المتعاقدة والمتمثلة في:²

- الاستثمارات المباشرة أو غير المباشرة بما فيها ملكية المشاريع القائمة أو المساهمة فيها أو استثمارات الحافطة من أسهم وسندات.

- القروض الموجهة لتمويل مشروعات إنمائية أو إنتاجية يتجاوز أجل سدادها ثلاث سنوات.

حيث تغطي المؤسسة الأخطار غير التجارية التالية:

¹ المادة الخامسة عشر من الباب الرابع، اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، المعدل بتاريخ 2007/11/12

² خير الدين بلعز: مرجع سابق، ص ص 7، 8.

أ- خطر المصادرة والتأميم: حرمان المستثمر من حقوقه الجوهرية إثر إجراءات كالمصادرة والتأميم، فرض الحراسة الإدارية، نزع الملكية والاستيلاء الجبري.

ب- خطر عدم القدرة على التحويل: تقييد قدرة المستثمر على تحويل أصل استثماره و/أو عوائده بالعملة الصعبة للخارج.

ج- خطر الحرب والاضطرابات الأهلية: كل عمل عسكري صادر عن جهة أجنبية أو عن القطر المضيف للاستثمار والاضطرابات الأهلية العامة كالثورات والانقلابات والفتن وأعمال العنف ذات الطابع العام.

د- خطر الإخلال بالعقد: عدم قدرة المستثمر على استيفاء حقه إثر إخلال سلطات القطر المضيف بالتزاماتها بموجب العقد المبرم مع المستثمر.

توفر المؤسسة الضمان للاستثمارات المنفذة للدول العربية من خلال نوعين من العقود تتلاءم واحتياجات المستثمرين العرب والأجانب من التغطية:

- عقد ضمان استثمار.

- عقد ضمان معدات المقاولات.

وهناك مجموعة من الضوابط التي تتبعها المؤسسة في ضمان الاستثمار وتتمثل في:¹

- تأمين الاستثمارات الأجنبية العائدة لمستثمرين من غير جنسيات الدول المتعاقدة في الدول الأعضاء.

- تأمين استثمارات المواطنين العرب لأموالهم المتأتية من الخارج في الدول العربية التي ينتمون إليها بجنسياتهم.

- لا تقبل محلا للتأمين إلا عمليات جديدة وذلك باستثناء العمليات التي تقبل المؤسسة إعادة التأمين عليها.

- تقبل محلا للتأمين الاستثمارات الخاصة وغيرها من الاستثمارات المختلطة والعامّة التي تعمل على أسس تجارية.

¹ المادة الخامسة عشر من الباب الرابع، اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، المعدل بتاريخ 2007/11/12

- يشترط لإبرام عقود التأمين حصول المؤمن له مسبقاً على إذن من السلطة الرسمية المختصة بالقطر المضيف، بتنفيذ الاستثمار وبالتأمين عليه لدى المؤسسة ضد المخاطر المطلوب تغطيتها.

المطلب الثاني: ضمان ائتمان الصادرات

نظراً للارتباط الوثيق بين الاستثمار والتصدير والتمويل فإن من بين العمليات التي تقوم بها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات هي إبرام عقود تأمين ائتمان الصادرات، لأن الضمان يخدم كل من المستثمر والمصدر والممول، وتهدف المؤسسة من خلال هذا العقد إلى تنمية وتشجيع صادرات الدول العربية المتعاقدة، ويشمل هذا الضمان تأميناً ضد المخاطر التجارية وغير التجارية.

تغطي المؤسسة ضمن خدمات ضمان ائتمان الصادرات المنتجات المصدرة من سلع وخدمات عربية المنشأ كما يمكن ضمان منتجات ذات منشأ غير عربي شرط أن تكون مدخلات أساسية للصناعات العربية أو سلعا استراتيجية، حيث تقوم بتأمين للأطراف التالية:¹

- المصدرون المواطنون من الدول العربية الأعضاء من أشخاص اعتباريين وطبيعيين حيث يكون مركزهم الرئيسي في الدول الأعضاء.
- المؤسسات المالية العربية والعربية-الأجنبية المشتركة التي تقوم بتمويل الصادرات العربية.

حيث توفر المؤسسة ثلاثة أنواع من عقود التأمين تتلاءم مع جميع العمليات التصديرية:

- عقد تأمين شامل.

- عقد تأمين محدد.

- عقد تأمين خطاب اعتماد غير معزز.

وتغطي المؤسسة المخاطر التالية:

- المخاطر التجارية: وهي المخاطر التي يكون المستورد مصدرها المباشر كإفلاسه وعجزه أو عدم وفائه بما استحق عليه.

¹ خير الدين بلعز: مرجع سابق، ص 8.

- المخاطر غير التجارية: وهي المخاطر التي يكون مصدرها عاملاً خارجاً عن إرادة المستورد كمنع سلطات القطر المستورد تحويل قيمة البضاعة المستوردة، حدوث اضطرابات أهلية عامة أو أعمال عسكرية، مصادرة أو تأمين ممتلكات المستورد.

وهناك مجموعة من الضوابط التي تتبعها المؤسسة في ضمان ائتمان الصادرات ومنها:¹

- يحدد مجلس الإدارة بقرار منه الحد الأقصى لمجموع عمليات التأمين التي يجوز للمؤسسة القيام بها طبقاً لهذه المادة وقواعد توزيعها بين الأقطار المتعاقدة والحد الأقصى للمبلغ المؤمن عليه في كل حالة.
- يتم تحديد معدلات الأقساط الواجب أدائها بعد الأخذ بعين الاعتبار احتمالات تحقق الخطر.
- يشترط أن يثبت المؤمن له أن عملية التصدير والاستيراد المرتبط بها عقد التأمين قد تمت طبقاً للأوضاع والشروط القانونية السارية وقت إتمامها في بلدي التصدير والاستيراد.

المطلب الثالث: خدمات تأمين ائتمان التجارة الداخلية وتأمين الإيجار

تقوم المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بخدمات أخرى مرافقة لخدمات الاستثمار وائتمان الصادرات من بينها خدمات ائتمان التجارة الداخلية وتأمين الإيجار.

أولاً: خدمات تأمين ائتمان التجارة الداخلية

توفر المؤسسة خدمة تأمين ائتمان التجارة الداخلية ضد مخاطر عدم وفاء المشتريين بما استحق عليهم، وتأتي هذه الخدمة كخدمة تكميلية لتأمين ائتمان الصادرات حيث يمكن للشركات المصدرة المؤمن لها لدى المؤسسة الاستفادة من هذه الخدمة وبالتالي الحصول على تغطية شاملة لجميع مستحقاتها الناتجة عن عمليات التصدير والبيع المحلي.

وتوفر هذه الخدمة المزايا التالية:²

- الوقاية المسبقة من مخاطر عدم الدفع.

¹ المادة الخامسة عشر مكرر 1 من الباب الرابع، اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، المعدل بتاريخ 2007/11/12

² خير الدين بلعز: مرجع سابق، ص 9.

- زيادة القدرة على المنافسة بما تتيحه للبائع من إمكانية منح تسهيلات في السداد وشروط دفع ميسرة كالشيكات والكمبيالات أو التحويل المصرفي بدون الإصرار على الدفع نقداً أو بموجب ضمانات بنكية ودون التخوف من احتمال عدم الدفع.

- الحصول على تمويل بشروط أيسر من المصارف بمجرد إتمام عملية البيع ودون انتظار تاريخ استحقاق دفع قيمة البضاعة، وذلك بخصم الأوراق التجارية لدى أحد المصارف الممولة وتحويل الحق في قبض التعويض إلى ذلك المصرف.

- الحصول على تعويض تصل نسبته إلى 80% من قيمة الخسارة.

ثانياً: تأمين الإيجار

تعتبر عمليات الإيجار فيما بين الأقطار المتعاقدة أو تلك المتجهة من الأقطار المتعاقدة إلى الدول غير العربية صالحة للتأمين وإن تعلق بأصول غير عربية المنشأ¹، حيث تقوم المؤسسة بتغطية تأمينية شاملة لعمليات الإيجار عبر الحدود التي تقوم بموجبها شركات الإيجار العربية بتأجير مختلف أنواع الأصول من آلات ومعدات ووسائل نقل لمستأجرين من مختلف بلدان العالم سواء كان الإيجار تشغيلياً أو تمويلياً حيث تقوم المؤسسة بتغطية المخاطر التالية:

- **المخاطر التجارية:** وهي المخاطر التي يكون المستأجر مصدرها المباشر كعجزه عن الوفاء بالتزاماته أو إفلاسه.

- **المخاطر غير التجارية:** وهي المخاطر التي يكون مصدرها عاملاً خارجاً عن إرادة المستأجر كمنع سلطات القطر المستأجر من تحويل بدلات الإيجار أو إعادة الأصول المؤجرة إلى المؤجر، مصادرة أو تأمين ممتلكات المستأجر، حدوث اضطرابات أهلية عامة أو أعمال عسكرية تكون سبباً في تحقق خسائر للمؤجر المؤمن له.

¹ المادة الخامسة عشر مكرر 2 من الباب الرابع، اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، المعدل بتاريخ 2007/11/12

كما توفر المؤسسة خدمات أخرى على غرار تأمين الخصم لصالح شركات التخصيم ضد مخاطر عدم وفاء المدينين بما استحق عليهم والناجمة عن قبول وتمويل فواتير تجارية صادرة عن عملاء شركات التخصيم لفائدة مشترين بتسهيلات ائتمانية في السوق المحلي أو السوق العالمي، بالإضافة لخدمات تأمين المصارف العربية، حيث تقدم ثلاثة خدمات تتلاءم وطبيعة التمويل التي تمنحها المصارف للعمليات الاستثمارية والتصديرية العربية:

- عقد ضمان قرض.

- عقد تأمين مشترين.

- عقد تأمين تعزيز خطاب اعتماد.¹

المبحث الثالث: دور المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في تمويل التجارة الخارجية العربية في الفترة ما بين 2015-2019

عاشت المنطقة العربية في الفترة الأخيرة، وخصوصاً بعد سنة 2015 تغيرات كبيرة في مجال التجارة الخارجية أبرزها هبوط أسعار النفط وتأثيره المباشر على صادرات وواردات الدول العربية نظراً لاعتمادها الكبير عليه في تجارتها الخارجية، وتأثير السياسات التجارية للدول بفعل هذه التغيرات وخاصة في مجال تمويل التجارة الخارجية وتأمينها وهو ما جعل هذه التغيرات تؤثر على سياسة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، والعمليات التي تقوم بها هذه المؤسسة في مجال تأمين ائتمان التجارة الخارجية.

المطلب الأول: حركة التجارة العربية للسلع والخدمات في الفترة ما بين 2015-2019

خلال الأعوام الماضية ركزت الدول العربية اهتمامها نحو التجارة الخارجية نظراً لدورها الكبير في المعاملات الدولية (خاصة المحروقات) من أجل تحسين مستويات التجارة الخارجية، مع الأخذ بعين الاعتبار تطوير التجارة الخارجية العربية خارج مجال المحروقات وزيادة نسبة التجارة العربية البينية من خلال تبني مجموعة من السياسات التجارية والمالية والنقدية.

¹ www.dhaman.net تاريخ الاطلاع: 2021/05/21، 16:44.

الفصل الثاني: مساهمة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في تأمين تمويل التجارة الخارجية العربية في الفترة ما بين 2015-2019

اتسمت الفترة ما بين 2015 و 2019 في مجال التجارة العربية للسلع والخدمات بالتفاوت ارتفاعا ونزولا سواء من حيث الصادرات أو الواردات، والجدول التالي يبين لنا التجارة الخارجية للسلع والخدمات العربية والصادرات والواردات العربية للسلع والخدمات مع نسب التغير السنوية في كل منها:

الجدول رقم 04: التجارة الخارجية العربية للسلع والخدمات في الفترة ما بين 2015-2019

الوحدة: مليار دولار

2019	2018	2017	2016	2015	
2367	2387	2135.3	1971	2150	التجارة الخارجية العربية
1229	1264	1071.4	938	1047	الصادرات العربية
1138	1122.7	1064	1033	1102	الواردات العربية
0.6	12.8	10.5	3.8-	-16	معدل التغير السنوي للتجارة الخارجية العربية (%)
33-	17.4	14.8	5.6-	26-	معدل التغير السنوي للصادرات العربية (%)
47.8	8.1	6.4	2.1-	5-	معدل التغير السنوي للواردات العربية (%)

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على التقارير السنوية للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات من 2015 إلى 2019.

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة التجارة الخارجية العربية للسلع والخدمات هي 2.15 تريليون دولار وقد تراجع بمقدار 424 مليار دولار أي بنسبة 16% عما كانت عليه في العام 2014، وفي هذا المجال انخفضت الصادرات العربية من السلع والخدمات بمقدار 361 مليار دولار وبنسبة 26% إلى 1047 مليار دولار، كما انخفضت الواردات العربية من السلع والخدمات بمقدار 63 مليار دولار وبنسبة 5% إلى 1102 مليار دولار عام 2015¹، وهذا راجع لانخفاض أسعار الطاقة العالمية ما أثر على صادرات الدول العربية، أما انخفاض الواردات العربية فيعود إلى انخفاض مداخل الصادرات العربية (من أجل الموازنة في الميزان التجاري للدول العربية).

وقد تواصل تراجع حركة التجارة العربية للسلع والخدمات في عام 2016 بمقدار 87.5 مليار دولار وبنسبة 3.8% إلى 1971 مليار دولار، أما الصادرات العربية من السلع والخدمات فانخفضت بمقدار 56 مليار دولار

¹ التقرير السنوي لسنة 2015، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ص8.

وبنسبة 5.6% إلى 938 مليار دولار، كما انخفضت الواردات العربية من السلع والخدمات بمقدار 22.5 مليار دولار وبنسبة 2.1% إلى 1033 مليار دولار¹، ويعود هذا الانخفاض إلى تواصل انخفاض أسعار الطاقة العالمية وخاصة النفط.

أما في سنة 2017 فقد ارتفعت حركة التجارة العربية للسلع والخدمات بنسبة 10.5% إلى 2135.3 مليار دولار وذلك كنتيجة لارتفاع الصادرات العربية من السلع والخدمات بنسبة 14.8% إلى 1071.4 مليار دولار مع تحسن أسعار النفط الذي لازال يمثل 85% من الصادرات السلعية للمنطقة، كما ارتفعت الواردات العربية من السلع والخدمات بنسبة 6.4% إلى 1064 مليار دولار خلال نفس الفترة².

وفي عام 2018 ارتفعت حركة التجارة العربية للسلع والخدمات حسب صندوق النقد الدولي بنسبة 12.8% إلى 2387 مليار دولار وذلك نتيجة لارتفاع الصادرات العربية من السلع والخدمات بنسبة 17.4% إلى 1264 مليار دولار مع تحسن أسعار النفط الذي لازال يمثل أكثر من نصف الصادرات السلعية للمنطقة، كما ارتفعت الواردات العربية من السلع والخدمات بنسبة 8.1% إلى 1122.7 مليار دولار خلال نفس الفترة³، وهذا بسبب زيادة مداخل الصادرات ما جعل الدول العربية تستطيع زيادة الإنفاق والاستيراد، وارتفاع قيمة الواردات العربية الإجمالية بسبب تأثر مستويات الطلب المحلي نتيجة سياسات تقليص الإنفاق التي اتبعتها بعض الدول العربية.

أما سنة 2019 فقد شهدت تراجعاً للصادرات العربية من السلع والخدمات بنسبة 33% إلى 1229 مليار دولار جراء هبوط أسعار النفط، في مقابل ارتفاع الواردات العربية من السلع والخدمات بنسبة أكبر بلغت 47.8% إلى 1138 مليار دولار خلال نفس الفترة⁴.

ومما سبق نستنتج أن حركة التجارة العربية للسلع والخدمات خلال الفترة ما بين 2015 و 2019 قد شهدت تغيرات في الجهتين (ارتفاعاً وهبوطاً)، وهذا لتأثرها بأسعار النفط لأنه يعد المحرك الأول لصادرات الدول العربية باعتباره يساهم بأكثر من نصف مداخل الصادرات ونفس الأمر بالنسبة للواردات التي تتأثر طردياً مع مداخل الصادرات باعتبار كلما زادت مداخل الصادرات تستطيع الدول العربية زيادة الإنفاق والاستيراد.

¹ التقرير السنوي لسنة 2016، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ص7.

² التقرير السنوي لسنة 2017، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ص7.

³ التقرير السنوي لسنة 2018، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ص7.

⁴ التقرير السنوي لسنة 2019، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ص7.

المطلب الثاني: تطور عمليات التأمين في المؤسسة في الفترة ما بين 2015-2019

تقوم المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بجملة من العمليات التأمينية التي تمثل نشاطها الرئيسي في مجال عقود الضمان موزعة بين عقود ضمان الاستثمار وعقود تأمين الصادرات وعقود إعادة التأمين وتنوع إحصائياتها السنوية ما بين عقود سارية والتزامات قائمة إضافة إلى أقساط الضمان والتعويض والاسترداد.

أولاً: عقود التأمين الإجمالية.

تجاوزت القيمة التراكمية الإجمالية للعمليات المؤمن عليها في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ما يزيد على 20.6 مليار دولار بنهاية عام 2019، منها 7.33 مليار دولار خلال الفترة الممتدة بين 2015 و 2019.

والجدول التالي يبين لنا توزيع عقود الضمان الإجمالية حسب السنوات وتوزيعها ما بين عقود ضمان الاستثمار وعقود تأمين الصادرات وعقود إعادة التأمين:

الجدول رقم 05: العمليات التأمينية الإجمالية خلال الفترة ما بين 2015-2019

الوحدة: مليار دولار

المجموع	2019	2018	2017	2016	2015	
7331.4	1833.9	1641.7	1403.6	1325.1	1127.1	عقود الضمان الإجمالية
848.9	110.9	175.2	226.6	179.6	156.6	عقود ضمان الاستثمار
/	%6.05	%10.67	%16.14	%13.55	%13.9	نسبة عقود ضمان الاستثمار من إجمالي عقود الضمان (%)
4851.7	1445.6	1093.4	791.9	850.4	670.4	عقود تأمين الصادرات
/	%78.82	%66.60	%56.42	%64.18	%59.5	نسبة عقود تأمين الصادرات من إجمالي عقود الضمان (%)
1630.7	277.4	373.1	385.1	295.1	300	عقود إعادة التأمين الوارد

	2015	2016	2017	2018	2019	نسبة عقود إعادة التأمين الوارد من إجمالي عقود الضمان (%)
/	15.33%	22.73%	27.44%	22.27%	26.6%	
/	16	16	16	16	17	عدد الدول المستفيدة من ضمان المؤسسة
/	56 (15)	67 (16)	65 (17)	63 (17)	54 (17)	عدد الدول المضيفة للاستثمار أو المستوردة للسلع (العربية منها)

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على التقارير السنوية للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في الفترة ما بين 2015 و 2019 من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة العقود الإجمالية للضمان في ارتفاع مستمر بداية من سنة 2015 حيث زادت بنسبة 3.63% عما كانت عليه في سنة 2014،¹ وزادت بنسبة 17.57% في سنة 2016 وواصلت زيادتها في سنة 2017 بنسبة 5.92%، لتبلغ الزيادة سنة 2018 حوالي 16.96%، أما في سنة 2019 فكانت الزيادة بنسبة 11.71% وهو ما بين التطور الإيجابي فيما يخص نشاط المؤسسة من خلال تطور منحى عقود الضمان الإجمالية نحو الأعلى.

ومما نلاحظه أيضا من الجدول هو أن نسبة عقود تأمين الصادرات هي النسبة الأعلى من بين مجموع نسب عمليات المؤسسة الأخرى في الأخرى في مجال عقود التأمين حيث بلغت سنة 2015 نسبة 59.5% من إجمالي عقود الضمان الخاصة بالمؤسسة لتصل في سنة 2019 إلى نسبة 78.82% وهو ما يوضح أهمية قروض التجارة الخارجية للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات وقد كان هذا التطور بالموازاة مع تطور الصادرات العربية والتجارة الخارجية العربية الذي رأيناه في المطلب السابق.

ويتجلى أيضا تطور تأمين تمويل التجارة الخارجية لدى المؤسسة في عدد الدول المضيفة للاستثمار أو المستوردة للسلع من خلال زيادة عدد هذه الدول كل سنة، فيما بقيت الدول المستفيدة من ضمان المؤسسة في حاجز 16 و 17 دولة ومؤسسة مالية عربية وغير عربية.

¹ التقرير السنوي لسنة 2015، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ص9.

الفصل الثاني: مساهمة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في تأمين تمويل التجارة الخارجية العربية في الفترة ما بين 2015-2019

ثانياً: العقود السارية والالتزامات القائمة

بلغت القيمة الإجمالية لعقود التأمين السارية خلال الفترة من بداية سنة 2015 إلى نهاية سنة 2019 أكثر من 6.53 مليار دولار، كما بلغت القيمة الإجمالية للالتزامات القائمة على المؤسسة خلال نفس الفترة حوالي 2.28 مليار دولار والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 06: إجمالي العقود السارية والالتزامات القائمة للمؤسسة خلال الفترة ما بين 2015 و

2019

الوحدة: مليار دولار

المجموع	2019	2018	2017	2016	2015	
6531	1413	1512	1362	1226	1018	اجمالي العقود السارية
/	%16.65	%9.94	%16.63	%14.65	%15.4	نسبة عقود ضمان الاستثمار (%)
/	%83.35	%90.06	%83.37	%85.36	%84.6	نسبة عقود تأمين ائتمان الصادرات وإعادة التأمين (%)
2277.52	467.80	571.75	388.93	412.34	436.7	إجمالي الالتزامات القائمة
/	%33.11	%37.82	%28.55	%33.63	%42.9	نسبة الالتزامات القائمة من إجمالي قيمة العقود السارية (%)

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على التقارير السنوية للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في الفترة ما بين 2015 و 2019

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع قيمة إجمالي العقود السارية لدى المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في الفترة ما بين 2015 و 2019، حيث بلغت القيمة الإجمالية لعقود التأمين السارية في نهاية سنة 2015 مبلغ 1018 مليون دولار أمريكي وذلك بزيادة نسبتها 17.42% عن قيمة العقود السارية في العام 2014 وتوزعت هذه القيمة بنسبة 15.4% لعقود ضمان الاستثمار و84.6% لعقود تأمين ائتمان الصادرات وإعادة التأمين، كما بلغت القيمة الإجمالية للالتزامات القائمة على المؤسسة اتجاه الأطراف المضمونة في نفس الفترة مبلغ 436.7

الفصل الثاني: مساهمة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في تأمين تمويل التجارة الخارجية العربية في الفترة ما بين 2015-2019

مليون دولار أمريكي تمثل 42.9% من قيمة العقود السارية وذلك مقارنة بمبلغ 440.35 مليون دولار أمريكي في العام 2014.¹

وواصلت القيمة الإجمالية للعقود السارية الارتفاع في السنوات اللاحقة حيث بلغت نسبة الزيادة في سنة 2016 نسبة 20.43%²، أما في سنة 2017 فبلغت الزيادة 11.14%³، فيما شهدت سنة 2018 نسبة زيادة تقدر بـ 11.01%⁴، أما سنة 2019 فقد شهدت انخفاضا بنسبة 6.55%⁵.

ومنه نستنتج أن تطور إجمالي العقود السارية للتأمين لدى المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات يعكس التطور الخاص بنشاط المؤسسة التأميني، خاصة فيما يخص عقود تأمين ائتمان الصادرات وإعادة التأمين والتي بلغت نسبتها في كل السنوات المدروسة أكثر من 83% من إجمالي العقود السارية.

ثالثا: أقساط الضمان

بلغت القيمة الإجمالية لإجمالي أقساط الضمان في الفترة ما بين 2015 و 2019 حوالي 31.96 مليون دولار موزعة على الخمس سنوات وفق الجدول التالي:

الجدول رقم 07: أقساط الضمان في المؤسسة في الفترة ما بين 2015-2019

الوحدة: مليون دولار

المجموع	2019	2018	2017	2016	2015	
31.96	7.15	7.88	7.04	5.31	4.58	إجمالي أقساط الضمان
/	-9.33%	11.97%	32.44%	15.92%	-1.64%	معدل التغير السنوي لأقساط الضمان (%)

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على التقارير السنوية للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في الفترة ما بين 2015 و 2019

¹ التقرير السنوي لسنة 2015، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ص12.

² التقرير السنوي لسنة 2016، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ص12.

³ التقرير السنوي لسنة 2017، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ص11.

⁴ التقرير السنوي لسنة 2018، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ص11.

⁵ التقرير السنوي لسنة 2019، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ص11.

من خلال الجدول نلاحظ الارتفاع في إجمالي أقساط الضمان لدى المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في السنوات من 2015 إلى 2018 مع ملاحظة انخفاض في سنة 2019 وهذا راجع لارتفاع إجمالي العقود السارية للمؤسسة مع انخفاضها في سنة 2019، نظرا لأن أقساط الضمان تتبع العقود السارية بطريقة طردية فكلما زادت قيمة العقود زادت أقساط الضمان والعكس صحيح.

رابعاً: التعويض والاسترداد

قامت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بمجموعة من عمليات التعويض والاسترداد خلال الفترة الممتدة ما بين 2015 و 2019 موزعة كالتالي:

- تعويضات بقيمة 7.989 مليون دولار زائد 2.5 مليون أورو عن تحقق أخطار غير تجارية وتجارية.

- استرداد تعويضات بقيمة 5.517 مليون دولار.

وتم توضيحها في الجدول التالي:

جدول رقم 08: التعويض والاسترداد لدى المؤسسة في الفترة ما بين 2015-2019

الوحدة: مليون دولار

المجموع	2019	2018	2017	2016	2015	
+ 7.989					+ 0.07	التعويض
2.5 مليون أورو	0.25	3.353	1.744	2.572	20.5 مليون أورو	
5.517	0	0	0.105	3.390	2.022	الاسترداد

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على التقارير السنوية للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في الفترة ما بين 2015 و 2019 من خلال الجدول نلاحظ أن عمليات التعويض تتغير وفق تحقق الأخطار التجارية أو غير التجارية، فمثلاً قامت المؤسسة في سنة 2015 بدفع تعويض قيمته 2.5 مليون أورو لأحد البنوك العربية الأجنبية المشتركة عن تحقق خطر غير تجاري في إحدى الدول العربية الأعضاء، بالإضافة إلى ثلاثة تعويضات بقيمة 70 ألف دولار أمريكي عن تحقق مخاطر في ثلاث دول إحداها دولة عربية.

الفصل الثاني: مساهمة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في تأمين تمويل التجارة الخارجية العربية في الفترة ما بين 2015-2019

كما قامت المؤسسة بعمليات استرداد لتعويضات في سنوات 2015 و 2016 و 2017، فيما لم تسترد أي مبلغ في السنوات 2018 و 2019.

خامساً: إعادة التأمين

قامت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بإبرام وتجديد 126 اتفاقية إعادة تأمين بإجمالي مبلغ 1630.7 مليون دولار خلال الفترة ما بين 2015 و 2019 موزعة في الجدول التالي:

الجدول رقم 09: إعادة التأمين في المؤسسة في الفترة ما بين 2015-2019

الوحدة: مليون دولار

المجموع	2019	2018	2017	2016	2015	
1630.7	277.4	373.1	385.1	295.1	300	عقود إعادة التأمين الوارد
126	26	26	27	23	24	عدد اتفاقيات إعادة التأمين

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على التقارير السنوية للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في الفترة ما بين 2015 و 2019

تم خلال عام 2015 تجديد 10 اتفاقيات إعادة تأمين نسبية واردة مع هيئات تأمين ائتمان عربية وطنية منها 7 اتفاقيات ائتمان صادرات و 3 اتفاقيات تجارة داخلية، وفيما يتعلق باتفاقيات إعادة التأمين الاختيارية الواردة فقد تم إبرام 14 اتفاقية منها 10 لتغطية عمليات تجارة داخلية و 4 لتغطية عمليات تصدير، وبلغ إجمالي قيمة العمليات المعاد التأمين عليها من قبل المؤسسة في مجال ائتمان الصادرات حوالي 300 مليون دولار.¹

أما سنة 2016 فتم فيها تجديد 10 اتفاقيات إعادة تأمين نسبية واردة مع هيئات تأمين ائتمان عربية وطنية منها 7 اتفاقيات ائتمان صادرات و 3 اتفاقيات تجارة داخلية، وفيما يتعلق باتفاقيات إعادة التأمين الاختيارية الواردة فقد تم إبرام وتجديد 13 اتفاقية بإجمالي 101.5 مليون دولار أمريكي منها 7 لتغطية عمليات تصدير و 6 لتغطية عمليات تجارة داخلية، وبلغ إجمالي قيمة العمليات المعاد التأمين عليها من قبل المؤسسة في مجال ائتمان الصادرات حوالي 295.1 مليون دولار.²

¹ التقرير السنوي لسنة 2015، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ص 12.

² التقرير السنوي لسنة 2016، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ص 12.

وخلال سنة 2017 تم فيها تجديد 10 اتفاقيات إعادة تأمين نسبية واردة مع هيئات تأمين ائتمان عربية وطنية منها 6 اتفاقيات ائتمان صادرات و 4 اتفاقيات تجارة داخلية، وفيما يتعلق باتفاقيات إعادة التأمين الاختيارية الواردة فقد تم إبرام وتجديد 17 اتفاقية بإجمالي 107.5 مليون دولار أمريكي منها 13 لتغطية عمليات تصدير و 4 لتغطية عمليات تجارة داخلية، وبلغ إجمالي قيمة العمليات المعاد التأمين عليها من قبل المؤسسة في مجال ائتمان الصادرات حوالي 277.6 مليون دولار.¹

وفي سنة 2018 فتم فيها تجديد 10 اتفاقيات إعادة تأمين نسبية واردة مع هيئات تأمين ائتمان عربية وطنية منها 6 اتفاقيات ائتمان صادرات و 4 اتفاقيات تجارة داخلية، وفيما يتعلق باتفاقيات إعادة التأمين الاختيارية الواردة فقد تم إبرام وتجديد 16 اتفاقية بإجمالي 41.2 مليون دولار أمريكي منها 11 لتغطية عمليات تصدير و 5 لتغطية عمليات تجارة داخلية، وبلغ إجمالي قيمة العمليات المعاد التأمين عليها من قبل المؤسسة في مجال ائتمان الصادرات حوالي 331.9 مليون دولار.²

وتم خلال سنة 2019 فتم فيها تجديد 8 اتفاقيات إعادة تأمين نسبية واردة مع هيئات تأمين ائتمان عربية وطنية منها 4 اتفاقيات ائتمان صادرات و 4 اتفاقيات تجارة داخلية، كما تم إبرام اتفاقية جديدة مع أحد البنوك العربية يتم بموجبها إعادة تأمين عمليات ائتمان الصادرات من تلك الدولة، وفيما يتعلق باتفاقيات إعادة التأمين الاختيارية الواردة فقد تم إبرام وتجديد 18 اتفاقية منها 12 لتغطية عمليات تصدير و 6 لتغطية عمليات تجارة داخلية.³

ومما سبق نستنتج أن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات تساهم مساهمة كبيرة في عمليات التأمين على الصادرات وإعادة التأمين في الدول العربية من خلال الأرقام والإحصائيات السابقة مع تطور سنوي لعملياتها نظرا للنشاطات الكبيرة التي تقوم بها المؤسسة فيما يخص نشر الوعي التأميني لدى المصدرين العرب وكل متعاملي التجارة الخارجية بصفة عامة.

¹ التقرير السنوي لسنة 2017، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ص 11.

² التقرير السنوي لسنة 2018، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ص 11.

³ التقرير السنوي لسنة 2019، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ص 11.

المطلب الثالث: الأنشطة الفرعية الخاصة بالمؤسسة في الفترة ما بين 2015-2019

تقوم المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات إلى جانب عمليات التأمين الخاصة بضمان الاستثمار وائتمان الصادرات وإعادة التأمين بجملة من الأنشطة المكملة والخدمات المساندة ومن بين هذه الأنشطة نذكر:¹

1- الإصدارات والدراسات وأوراق العمل: وتشمل التقارير والنشرات الفصلية والدراسات وأوراق العمل مثل التقرير السنوي "مناخ الاستثمار في الدول العربية"، والنشرة الفصلية "ضمان الاستثمار"، إضافة إلى قواعد البيانات والمعلومات التي توصل المؤسسة تحديثها دورياً والتي تتضمن متغيرات قياس جاذبية الاستثمار، التجارة الخارجية للدول العربية والأداء الاقتصادي للدول العربية وصناعة الضمان.

2- تطور الموارد البشرية: من خلال تنفيذ برنامج تطوير الموارد البشرية والارتقاء بالمهارات الفنية المتخصصة (مثل إيفاد عدد من كوادرها سنة 2019 إلى 4 دورات وورش عمل متخصصة في إسطنبول والكويت، عن تسويق خدمات التأمين وتطوير المنتجات وأنظمة وقواعد البيانات وأمن المعلومات).

3- تقنية المعلومات: حيث تقوم المؤسسة بجهود تعزيز الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات في تسهيل وتسريع وتدقيق الأعمال عبر تطوير أنظمة تؤمن الدعم الفني الفعال لمختلف إدارات المؤسسة من خلال ما يلي:

- تطوير نظام التعويض والاسترداد، وكذلك متابعة كافة الأنظمة العاملة بالمؤسسة وإدخال التعديلات اللازمة حسب طلب الإدارات.

- ترقية الخادم السحابي من أوراكل إلى الجيل الجديد، وتحويل قاعدة البيانات أوراكل إلى بيئة خاصة أكثر أماناً.

- إعداد نظام خاص (ورقة العمل) لكافة إدارات المؤسسة يقوم بأتمتة الأعمال اليومية وتتبع كافة المراسلات.

4- الموقع الشبكي: حيث تقوم المؤسسة بعمليات تحديث وتطوير الموقع الشبكي لها من حيث الشكل والمضمون باللغتين العربية والانجليزية وذلك بعد استحداث العديد من العناصر بهدف تعزيز قدرة المؤسسة

¹ التقرير السنوي لسنة 2019، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ص ص 21، 23.

على التواصل الإلكتروني مع دوائر اهتمامها، وقد ترتب على ذلك المزيد من الانتشار الواسع للموقع من خلال إحصاءاته التي بلغت في سنة 2019 أكثر من 33 ألف زيارة من 150 دولة حول العالم تناقل خلالها الزائرون ما بين 88 ألف صفحة ويب، وبما يعزز التعريف بدور المؤسسة على المستويين الإقليمي والدولي.

5- النشاط الإعلامي: حيث عززت المؤسسة في سنة 2019 تواجدها على الساحة الإعلامية الإقليمية، وأصدرت 12 بيانا ولقاء مع وسائل الإعلام إقليمية مهمة أثمرت عن رصد أكثر من 1050 خبرا وموضوعا في مختلف وسائل الإعلام ووكالات الأنباء المقروءة والمرئية بما يسهم في تحقيق أهداف المؤسسة بنشر المعرفة والوعي بخدمات المؤسسة وصناعة الضمان وتحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية وتشجيع الصادرات العربية لمختلف دول العالم.

6- تسويق خدمات الضمان: عن طريق:¹

أ- منتجات جديدة وموارد ترويجية وحملات تسويقية: حيث قامت المؤسسة سنة 2019 في إطار سعيها لتسويق خدماتها التأمينية للمصدرين والمستثمرين والمصارف في الدول العربية وخارجها بما يلي:

- تنظيم نحو 300 زيارة واجتماع تسويقي في 11 دولة تشمل دولة المقر ودولة المكتب الإقليمي للمؤسسة في العاصمة السعودية الرياض.

- إدراج إعلانات عن المؤسسة وأنشطتها في دليلين تجاريين ومهنيين عالميين.

- تحديث الإصدارات والكتيبات وأدلة خدمات التأمين.

ب- الأنشطة والفعاليات والمؤتمرات: بهدف تسويق خدماتها والتعريف بدورها والمساهمة في نشر الوعي بمناخ الاستثمار وسبل تحسينه نظمت المؤسسة وشاركت في عدد من الأنشطة والفعاليات أبرزها ما يلي:

- معرض الخليج للأغذية، دبي، الإمارات، فبراير 2019.

- ورشة عمل نادي براغ عن إعادة التأمين، مسقط، سلطنة عمان، فبراير 2019.

- ورشة عمل للتعريف بخدمات المؤسسة، باريس، فرنسا، مارس 2019.

- ورشة عمل عن دور تأمين الصادرات في تنمية الصادرات البحرينية، المنامة، البحرين، أبريل 2019.

- المعرض الدولي للتعبئة والتغليف، القاهرة، مصر، ديسمبر 2019.

¹ التقرير السنوي لسنة 2019، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ص ص 12، 13.

ج- التعاون والاتصال الخارجي: إبرام مذكرتي تفاهم مع كل من:

- الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دولة الكويت لتقدم المؤسسة خدماتها في مجال تأمين ائتمان الصادرات ضد المخاطر التجارية وغير التجارية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل الصندوق وفق شروط تفضيلية، إضافة إلى تعزيز التعاون في مجال تبادل المعلومات والخبرات والأنشطة التدريبية.
- المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (ICIEC) يقوم بموجبها الطرفان بالتنسيق للتسويق المشترك في مجال تأمين الاستثمار وائتمان الصادرات إضافة إلى تعزيز التعاون في مجال تبادل المعلومات والخبرات والأنشطة التدريبية.

خلاصة الفصل:

تعرضنا في هذا الفصل إلى دراسة تحليلية للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات وتأمينها لعمليات التجارة الخارجية (ائتمان الصادرات العربية) من خلال إلقاء نظرة عامة على المؤسسة بداية بتعريفها وأهدافها وهيكلها التنظيمي وصولاً إلى رأس مالها، ثم اطلعنا على أنشطة المؤسسة من خدمات ضمان الاستثمار و ضمان ائتمان الصادرات وخدمات تأمين التجارة الداخلية وتأمين الإيجار، وأخيراً تطرقنا إلى دور المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في تأمين ائتمان التجارة العربية في الفترة ما بين (2015-2019) من خلال حركة التجارة العربية للسلع والخدمات وتطور عمليات التأمين في المؤسسة وأنشطتها الفرعية خلال نفس الفترة الزمنية وقد استخلصنا النتائج التالية:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات هي مؤسسة عربية إقليمية تهتم بمجال تأمين الاستثمار وائتمان الصادرات وتعمل على توفير خدمات الضمان ضد المخاطر التجارية وغير التجارية لائتمان صادرات الدول العربية فيما بينها ولمختلف دول العالم والمساهمة في زيادة الوعي التأميني للمصدرين والمستثمرين العرب وهي مؤسسة تملك كياناً مستقلاً ورأس مالاً خاصاً بها.

- توفر المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات مجموعة من الخدمات لعل أبرزها هو ضمان ائتمان الصادرات الذي يشكل النسبة الأكبر من إجمالي عملياتها مع خدمات أخرى تتمثل في ضمان الاستثمار وإعادة التأمين وتأمين الإيجار وتأمين الكفالات والتراخيص والامتيازات.

- تلعب المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات دوراً مهماً في تأمين تمويل التجارة الخارجية العربية من خلال عمليات التأمين للصادرات العربية وإعادة التأمين ومحاولتها الدائمة تطوير وزيادة هذه العمليات سنوياً واستحداث أدوات تأمين جديدة ومنح تسهيلات تأمينية وتوسيع استقادة المعنيين بالتجارة الخارجية في جميع الدول الأعضاء فيها مع خدمات أخرى تكميلية كالإصدارات والدراسات وتقنية المعلومات ونشاطات إعلامية وتسويق لخدمات الضمان بعقد مؤتمرات وتعاون مع مؤسسات خارجية من أجل تبادل المعلومات والخبرات وتوسيع نفوذ المؤسسة.

الخاتمة

الخاتمة:

أصبحت التجارة الخارجية تحظى باهتمام كبير وواسع بين دول العالم - خاصة الدول العربية-، لأنها تعتبر دافعا ومحفزا للنمو والتنمية الاقتصادية، حيث صار شغلها الشاغل هو ترقية وتطوير الصادرات ومحاولة زيادتها إلى أقصى الحدود، ويتأتى ذلك عبر مجموعة من السياسات والاستراتيجيات، ولاشك أن تأمين التجارة الخارجية أحد أهم هذه السياسات نظرا لأهميته في الحفاظ على استمرارية واستقرار التجارة الخارجية، ولهذا كان على الدول العربية تشجيع المؤسسات المصدرة على تأمين عملياتها التصديرية عن طريق المؤسسات الإقليمية والوطنية التي تعمل في مجال التأمين بهدف الاستفادة من مصادر جديدة للتمويل من جهة، وحماية منتجاتها من الأخطار المترتبة عن أمور تجارية أو سياسية من جهة ثانية، إضافة إلى فتح المجال أمام التجارة الخارجية العربية للتوسع، وهو ما تجلّى في هذه الدراسة من خلال المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات التي تعتبر مصدرا مميّزا للتأمين ولتمويل التجارة الخارجية العربية، وإعطائها اهتماما كبيرا لتنمية التجارة العربية وزيادة حصتها عالميا، وإعطاء المجال للمصدر العربي من خلال فتح الأسواق أمامه.

نتائج الدراسة:

بعد التعرض للموضوع وتحليله خرجنا بجملة من النتائج وهي:

- التجارة الخارجية هي انتقال حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال عن طريق التبادل التجاري بين دولتين أو شركتين أو شخصين لا ينتميان لنفس المجال السياسي والجغرافي لدولة ما وهي عبارة عن صادرات وواردات، أما التمويل الدولي فهو أحد أساسيات عمليات التجارة الخارجية باعتباره يشير إلى انتقال رؤوس الأموال بكافة أشكالها بين دول العالم المختلفة، يوفره النظام النقدي الدولي بمؤسساته المختلفة (الرسمية، الخاصة، الإقليمية)، وهو ما يثبت صحة الفرضية الفرعية الأولى.
- يشمل تأمين قروض الصادرات تغطية العديد من المخاطر، نستطيع أن نلخصها في نوعين هما: مخاطر تتعلق بالعملية التجارية وتشمل إعسار المشتري أو عدم قبوله البضاعة عندما تكون مطابقة للعقد أو التقصير في السداد في نهاية فترة الائتمان، ومخاطر تتعدى حدود العملية التجارية وتشمل جميع الأحداث السياسية التي لها تأثير على أي علاقات تعاقدية في العملية التجارية مثل إلغاء التراخيص التصدير أو الحروب أو مخاطر تحويل الصرف أو مصادرة البضائع وتأميم الشركات، وهو ما يثبت صحة الفرضية الفرعية الثانية.
- تقوم المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بجملة من الأنشطة يأتي في مقدمتها ضمان الاستثمارات سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة بما فيها ملكية المشاريع القائمة أو المساهمة فيها، أو كانت قروض موجهة لتمويل مشروعات إنمائية أو إنتاجية يتجاوز أجل سدادها ثلاث سنوات، إضافة إلى إبرام عقود تأمين ائتمان الصادرات عن طريق تقديم تأمين ضد المخاطر التجارية وغير التجارية وتأمين المؤسسات المالية العربية والمشاركة التي تقوم بتمويل الصادرات

العربية، ناهيك عن تقديم تأمين ائتمان التجارة الداخلية وتأمين الإيجار، زيادة على أن المؤسسة تقدم جملة من الأنشطة المكاملة والمساندة مثل الدراسات وأوراق العمل وتسويق خدمات الضمان عن طريق حملات تسويقية وإقامة مؤتمرات والتعاون الخارجي مع مؤسسات أخرى، وهو ما يثبت صحة الفرضية الفرعية الثالثة.

- تقدم المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات العديد من العمليات التأمينية في مجال عقود تأمين الصادرات وعقود إعادة التأمين، حيث تجاوزت القيمة الإجمالية التراكمية في المؤسسة 20.6 مليار دولار بنهاية عام 2019، منها 7.33 مليار دولار خلال الفترة المدروسة في موضوعنا، وكانت حصة عقود تأمين الصادرات هي تقريبا 5 مليار دولار، إضافة العديد من عمليات واتفاقيات إعادة التأمين، وهو ما يثبت صحة الفرضية الفرعية الرابعة.

التوصيات:

- بناء على نتائج الدراسة التي توصلنا إليها، يكون بمقدورنا تقديم التوصيات التالية:
- الاهتمام والتركيز على تأمين قروض التجارة الخارجية من قبل الشركات المتخصصة مثل المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات وذلك من خلال طرح منتجات تأمينية مختلفة تتناسب مع نوعية المنتجات المصدرة في الدول العربية.
- نشر الثقافة التأمينية لدى المصدرين العرب عن طريق بيان أهمية هذا النوع من التأمين المتمثل في تأمين التجارة الخارجية ووضعه في سلم الأولويات، باعتباره وسيلة من وسائل تنمية الصادرات.
- العمل على إفادة المصدرين العرب بخبرات المؤسسات المتخصصة في تأمين التجارة الخارجية مثل المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، وذلك عن طريق إقامة ندوات وملتقيات ومؤتمرات يشارك فيها المصدرون والمستوردون من كل الأقطار العربية.
- منح تحفيزات للمصدرين العرب للتوجه نحو الأسواق التي تمتاز بدرجة مخاطرة مرتفعة بعيدا عن الأسواق ذات المنافسة الشرسة، وذلك عن طريق تخفيض في أسعار الأقساط والرفع من حجم التغطية نحو هذه الأسواق من أجل المساهمة في ترقية الصادرات العربية.
- إعطاء تسهيلات تأمينية للمنتجات غير النفطية العربية من أجل زيادة الصادرات العربية غير النفطية للخروج من هيمنة القطاع النفطي على الاقتصاد العربي.
- فتح فروع للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في مختلف الدول الأعضاء من أجل القرب أكثر من المصدرين والمستوردين العرب وزيادة عمليات التأمين.
- إبرام اتفاقيات ومذكرات تعاون مع المؤسسات الوطنية العربية الخاصة بتأمين التجارة الخارجية من أجل تبادل الخبرات والمعلومات.

قائمة المراجع

والمصادر

قائمة المراجع والمصادر:

أولاً: الكتب

1. خالد جميل محمد: أساسيات الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
2. سيد سالم رشدي: إدارة التمويل الدولي أسسه ونظرياته، الطبعة الأولى، دار الرياء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
3. عوض الله زينب حسين: الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2004.

ثانياً: المواد والتقارير والنشرات

أ- المواد:

1. المادة الثانية من الباب الأول، اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، المعدل بتاريخ 2007/11/12.
2. المادة الثامنة من الباب الثاني، اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، المعدل بتاريخ 2007/11/12.
3. المادة العاشرة من الباب الثالث، اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، المعدل بتاريخ 2007/11/12.
4. المادة الثانية عشر من الباب الثالث، اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، المعدل بتاريخ 2007/11/12.
5. المادة الثالثة عشر من الباب الثالث، اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، المعدل بتاريخ 2007/11/12.
6. المادة الرابعة عشر من الباب الثالث، اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، المعدل بتاريخ 2007/11/12.
7. المادة الخامسة عشر من الباب الرابع، اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، المعدل بتاريخ 2007/11/12.
8. المادة الخامسة عشر مكرر 1 من الباب الرابع، اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، المعدل بتاريخ 2007/11/12.

9. المادة الخامسة عشر مكرر 2 من الباب الرابع، اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، المعدل بتاريخ 2007/11/12.

ب- التقارير:

1. التقرير السنوي لسنة 2015، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.
2. التقرير السنوي لسنة 2016، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.
3. التقرير السنوي لسنة 2017، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.
4. التقرير السنوي لسنة 2018، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.
5. التقرير السنوي لسنة 2019، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

ج- النشرات:

1. المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات: لمحة عامة عن المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، 2019.

ثالثا: المقالات

1. بن زكري بن علو مديحة و شيبان نصيرة: دور إعادة تأطير وإصلاح التجارة الخارجية في تنمية الاقتصاد الوطني الجزائري التجارة الخارجية من التقييد للتحرير، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، العدد الثالث، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، سبتمبر 2019.
2. شربي محمد الأمين وأمين قارح، أثر تأمين قروض التصدير على الصادرات غير النفطية في الجزائر للفترة 1998-2016، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 6، العدد 2، جامعة قاصد مرباح ورقلة، الجزائر، ديسمبر 2019.
3. شربي محمد الأمين وقارح أمين، وكالات ائتمان الصادرات كآلية لتغطية مخاطر التجارة الخارجية، عرض تجربة الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (CAGEX)، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد 16، العدد 01، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، جوان 2020.
4. قدي عبد المجيد وسعيد وصاف، آليات ضمان الائتمان وتنمية الصادرات حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثاني، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، جوان 2002. لعيني عمر وبن محياوي سميحة، مساهمة صندوق النقد العربي في تمويل التجارة الخارجية العربية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 33، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، جانفي 2014.

5. مسعداوي يوسف، دور المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار واعتماد الصادرات (ICIEC) في تعزيز صادرات واستثمارات الدول الأعضاء، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد الأول، جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، 2011.

رابعاً: المذكرات

1. حمشة عبد الحميد: دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر 2012/2013.

2. روابح عبد الرحمان: أثر الأزمة المالية العالمية على حركة التجارة الخارجية للتكتل الاقتصادي الأوروبي دراسة قياسية للفترة (2000-2014)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2017/2018.

3. شربي محمد الأمين ، أهمية ودور تمويل وتأمين قروض التصدير في ترقية الصادرات غير النفطية دراسة حالة (FSPE) و (CAGEX) خلال الفترة (1998-2009)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2010/2011.

4. عشاري أسماء ، النظام القانوني للشركة الجزائرية للتأمين و ضمان الصادرات وآثارها على التجارة الخارجية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص قانون الأعمال، جامعة الجزائر 1، الجزائر، 2014/2015.

5. مصراوي منيرة: تأثير تحرير التجارة الخارجية على اقتصاديات الدول النامية في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة-دراسة حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية ولوجيستيك، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 2016/2017.

خامساً: الملتقيات

1. بلعز خير الدين: مساهمة خدمات ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في تحفيز حركة الاستثمار والتجارة العربية البينية- حالة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات- الملتقى الدولي السابع حول "الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير - تجارب الدول"، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 03-04 ديسمبر 2012.

2. سعدي وصاف، ضمان ائتمانات التصدير في البلدان النامية (COTUNACE) التونسية نموذجا، ملتقى دولي حول سياسة التمويل وآثارها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 21-22/11/2006.
3. لطرش ذهبية وآخرون: دور العولمة المالية في إعادة تشكيل جغرافيا التمويل الدولي، ملتقى وطني حول النظام المالي وإشكالية تمويل الاقتصاديات النامية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 11-12/02/2019.

سادسا: المحاضرات

1. حناش إلياس: التمويل الدولي، محاضرات لطلبة السنة الأولى ماستر اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل، الجزائر، 2017/2018.

سابعا: المواقع الإلكترونية

1. www.iciiec.isdb.org
2. www.cga.gov.tn
3. www.dhaman.net
4. www.wikipedia.org
5. www.aaaid.org

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: مؤسسات الضمان العاملة بالمنطقتين العربية والإفريقية

بيانات أساسية عن مؤسسات الضمان العاملة بالمنطقتين العربية والإفريقية : 4 Figure

المؤسسة	عام التأسيس	المقر والفروع	رأس المال	المعاملون	الاستثمارات والصادرات الصالحة للضمان	المخاطر المعطاة	التصنيف الدولي	الأقطار التي تغطيها	حجم عملياتها الكلي	النشاط المكمل لعضويتها
المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والتمانات الصادات (DHAMAN)	1974	المقر الكويت وفروع بالرياض	190 مليون دولار	21 دولة	تأمين الاستثمار العربية الواردة للبلد العربية أعضاء المؤسسة ضد المخاطر غير التجارية (السببية) ويشمل ذلك المساهمة في إنشاء المشروع أو المساهمة في مشاريع قائمة ، تلك مشروع ، استثمارات الحافظة من أسهم وسندات القروض الموجهة لتمويل اتمالي يتجاوز أجلها 3 سنوات أن تكون الاستثمارات جديدة، قروض المصدرين إلى جميع دول العالم. تمويل المصارف للصادرات والواردات. تأمين عقود الإيجار التمويلي والتشغيلي. تأمين حصة إجمالي محفظة شركات التأمين العربية التي توفّر الصادرات العربية. تأمين استثمارات قروض المواطنين المغتربين في بلادهم. تقوم المؤسسة بأششطة مكملة لعضويتها ويشمل ذلك بحوث ودراسات تتعلق بتحديد فرص الاستثمار وأوضاعها في الدول العربية. تقوم بإعادة التأمين لشركات تأمين الصادرات الوطنية.	المصادرة أو التأميم، عدم المقررة على تحويل المستثمر حقوقه. الحروب والاضطرابات الأهلية بالنسبة للصادرات. إفلاس المشتري أو إعصاره أو رفضه الدفع للسلعة المصدر.		كل الدول العربية	تتمارس نشاطاً مكملاً لعضويتها كالبحوث المتعلقة بتحديد فرص الاستثمار والصادرات وأوضاعها وبث المعرفة والوعي لتأمين مناخ الاستثمار والصادرات لأعضائها وتقوم بذلك عن طريق المؤتمرات والشرائح كما توفر المؤسسة العون الفني لمؤسسات الضمان العربية وللمؤسسات الإقليمية والدولية.	
المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار والتمانات الصادات (ICIEC)		جدة ممبئي البنك الإسلامي . مكتب دبي . مكتب البنك الإسلامي الإقليمي	رأس المال الاسمي 229,998,000 دينار إسلامي. رأس المال المدفوع منه 100,997,000 دينار إسلامي	البنك الإسلامي للتنمية بجانب 31 دولة عربية وإفريقية	تأمين الاستثمار الإسلامية الواردة للبلد الأعضاء وذلك بتأمين المساهمة في رأس مال المشاريع أو تمويلها أو اقتراضها . تأمين المصارف . تعزيز خطابات الاعتماد للبنوك الإسلامية والبنوك الأجنبية المشتركة عند تصدير سلع إسلامية أو سلع استراتيجة أجنبية . عند تأمين مشتريين . عند ضمان قرض . إعادة التأمين لشركات تأمين الصادرات للبلد الإسلامية الأعضاء عدم قيام الدولة بتمهيداتها. تأمين المستثمرين في الصكوك الإسلامية .	عام (2012) هو IFSR Aa3	الدول العربية وعددها 18 دولة والدول الأفريقية عددها 13 دولة . الأعضاء 39 دولة.	كان حجمها 1254 مليار دولار في عام 1433 هـ أي معلومات عن المستثمرين كحدود القروض وتجارب الدول الأعضاء . خاصة للقوائم السوداء التي تضم المخلفين في سداد ديونهم للمصدرين .		
الصندوق الأفريقي لضمان المشاريع الصغيرة والمتوسطة . وهو شركة مساهمة محدودة باسمها مسجلة (AGF)	2011	موريتانيس مكتب إقليمي بكينا وأخر سينشاً بدول بغرب أفريقيا ناطقة بلفرنسية	رأس المال 50 مليون دولار ويتوقع أن يرتفع إلى 500 مليون دولار	البنك الأفريقي 10 مليون حكومة أسبانيا 20 مليون حكومة الدنمارك 20 مليون	دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتمكينها من الحصول على التمويل . تقديم القروض والضمانات للمصارف والجهات الممولة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة . تقديم العون الفني للمؤسسات المالية المرخصة لإدارة محافظتها بكفاءة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة .		في البدء 9 - 14 دولة . وتغطية بقية دول القارة في عام 2016م	تبلغ عمليات الصندوق 279,92 بليون فرنك فرنسي .		
الصندوق الأفريقي للتعاون الاقتصادي والضمان (FAGACE)	1977م	فرايز كوتونو - بينين	مبلغ 200 بليون فرنك فرنسي ، سيفتح رأس المال لدول خارج أفريقيا ويتوقع أن تتشارك الصين والهند في رأس المال	الأعضاء 14 دولة هي بنين، بوركينا فاسو ، الكاميرون ، جمهورية أفريقيا الوسطى ، الكونغو الديمقراطية ، ساحل العاج ، غينيا بيساو ، مالي ، موريتانيا ، النيجر ، رواندا ، السنغال ، تشاد وتوغو	يقدم الصندوق الضمان للقروض متوسطة وطويلة الأمد للمشاريع الاستثمارية فضلاً عن قروض قصيرة الأجل ضمن عمليات الاقتراض بين المصارف . الاستثمارات الصالحة للضمان - الدول الأعضاء ، الهيئات العامة - الشركات الخاصة - من المؤسسات المالية الدولية الإقليمية . يقدم الصندوق قروضاً ومنحاً للمشاريع الاستثمارية لإجراء دراسات الجدوى . إدارة محافظ استثمارية لشركات التأمين ، مؤسسات التتبع - مؤسسات التمويل الصغير . يشارك الصندوق في رؤوس أموال الشركات الوطنية والإقليمية .		الدول الأعضاء			
الوكالة الإفريقية لتأمين التجارة (ATI)		نيزروني	رأس مال 150 مليون دولار . المدفوع	الأعضاء 12 دولة من دول منظمة الكوميسا	ضمان الصادرات					
الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA ميجا)		واشنطن - مقر البنك الدولي	رأسمال اسمي 1,9 بليون دولار . رأسمال مدفوع 954 مليون دولار	الأعضاء 175 دولة منها 150 دولة نامية و 25 دولة صناعية						

الملحق رقم 02: الدول العربية والإفريقية الأعضاء في المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات

Table 1: الدول العربية والإفريقية أعضاء المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات

الدول الإفريقية	دول عربية غير أعضاء	الدول العربية
غرب أفريقيا:	١- العراق	١- الجزائر
١- بنين	٢- الصومال	٢- البحرين
٢- بوركينا فاسو	٣- جزر القمر	٣- الأردن
٣- ساحل العاج	٤- فلسطين	٤- الكويت
٤- القابون		٥- لبنان
٥- قامبيا		٦- ليبيا
٦- غينيا		٧- المغرب
٧- نيجيريا		٨- قطر
٨- السنغال		٩- المملكة العربية السعودية
وسط أفريقيا:		١٠- السودان
٩- الكاميرون		١١- سوريا
١٠- تشاد		١٢- تونس
١١- مالي		١٣- الإمارات
١٢- النيجير		١٤- اليمن
شرق أفريقيا:		١٥- موريتانيا
١٣- يوغندا		١٦- مصر
		١٧- سلطنة عمان
		١٨- جيبوتي

الملحق رقم 03: المساهمون في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات



وتتضمن النشرة الحالية الصيغة الرسمية للاتفاقية بتعديلاتها حتى 2007/11/12.

م	القطر	تاريخ الانضمام
1	المملكة الأردنية الهاشمية	قطر مؤسس
2	دولة الإمارات العربية المتحدة	قطر مؤسس
3	مملكة البحرين	انضمت إلى الاتفاقية وأودعت وثائق التصديق عليها بتاريخ 3 نوفمبر 1981
4	الجمهورية التونسية	قطر مؤسس
5	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	قطر مؤسس
6	جمهورية جيبوتي	انضمت إلى الاتفاقية وأودعت وثائق التصديق عليها بتاريخ 25 مايو 1981
7	المملكة العربية السعودية	انضمت إلى الاتفاقية وأودعت وثائق التصديق عليها بتاريخ 20 أبريل 1981
8	جمهورية السودان	قطر مؤسس
9	الجمهورية العربية السورية	قطر مؤسس
10	جمهورية الصومال الديمقراطية	انضمت إلى الاتفاقية وأودعت وثائق التصديق عليها بتاريخ 21 أكتوبر 1981
11	سلطنة عمان	انضمت إلى الاتفاقية وأودعت وثائق التصديق عليها بتاريخ 5 مايو 1977.
12	جمهورية العراق	قطر مؤسس
13	دولة فلسطين	انضمت إلى الاتفاقية وأودعت وثائق التصديق عليها بتاريخ 22 مارس 1979.
14	دولة قطر	قطر مؤسس

قائمة الملاحق

تابع/ الملحق رقم 03: المساهمون في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات



15	دولة الكويت	قطر مؤسس
16	الجمهورية اللبنانية	قطر مؤسس
17	الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى	قطر مؤسس
18	جمهورية مصر العربية	قطر مؤسس
19	المملكة المغربية	قطر مؤسس
20	الجمهورية الإسلامية الموريتانية	انضمت إلى الاتفاقية وأودعت وثائق التصديق عليها بتاريخ 10 مايو 1976.
21	الجمهورية اليمنية	قطر مؤسس
الهيئات المالية العربية الأعضاء		
22	الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	عضو في اتفاقية المؤسسة اعتبارا من 14 نيسان/ أبريل 2004.
23	صندوق النقد العربي	عضو في اتفاقية المؤسسة اعتبارا من 14 نيسان/ أبريل 2004.
24	المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا	عضو في اتفاقية المؤسسة اعتبارا من 14 نيسان/ أبريل 2004.
25	الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي	عضو في اتفاقية المؤسسة اعتبارا من 14 نيسان/ أبريل 2004.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 04: عقد تأمين ائتمان الصادرات لدى المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات



Domestic & Export Credit Insurance Applicant Identification sheet

1. Applicant Information

Company:		
Address:		
City:	State:	Zip:
Phone:	Fax:	E-Mail:
Legal Form:		
Capital:		
Date of Establishment:		

2. Your Sales Volume:

A. Domestic

FOR PAST 12 MONTHS	
Total Sales	Credit Terms
Show total sales for the past 12 months	Prepayment or L/C or Open Account 30 days, 60 days, 90 days, etc.
\$	

PROJECTED FOR NEXT 12 MONTHS	
Total Sales	Credit Terms
Include sales to both existing and new customers	Prepayment or L/C or Open Account 30 days, 60 days, 90 days, etc.
\$	\$

B. Export

Country	FOR PAST 12 MONTHS		PROJECTED FOR NEXT 12 MONTHS		
	Total Sales	Credit Terms	Total Sales	Credit Terms	Receivables
Top ten by projected sales volume, plus one figure for all others	Show total export sales for the past 12 months	Prepayment or L/C or Open Account 30 days, 60 days, 90 days, etc.	Include sales to both existing and new customers	Prepayment or L/C or Open Account 30 days, 60 days, 90 days, etc.	Projected highest total A/R exposure in each country at any one time
	\$		\$		\$
	\$		\$		\$
	\$		\$		\$
	\$		\$		\$
	\$		\$		\$
	\$		\$		\$
ALL OTHERS	\$		\$		\$
TOTALS	\$		\$		\$

قائمة الملاحق

تابع/ الملحق رقم 04: عقد تأمين ائتمان الصادرات لدى المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

3. Largest Buyers

A. Domestic

COMPLETE NAME	COMPLETE ADDRESS	PHONE AND FAX NUMBERS	REQUESTED CREDIT LIMIT
			\$
			\$
			\$
			\$
			\$

B. Export

COMPLETE NAME	COMPLETE ADDRESS	PHONE AND FAX NUMBERS	REQUESTED CREDIT LIMIT
			\$
			\$
			\$
			\$
			\$

4. Additional Buyers

In addition to the buyers listed above, approximately how many more buyers do you have? _____						
Approximately how many of these additional buyers will require credit limits at any one time:						
.....	Up to	\$ 25,000?	—	\$ 75,001 - \$ 100,000?	—	\$ 500,001 - \$ 750,000?
.....		\$ 25,001 - \$ 50,000?	—	\$ 100,001 - \$ 250,000?	—	\$ 750,001 - \$ 1,000,000?
.....		\$ 50,001 - \$ 75,000?	—	\$ 250,001 - \$ 500,000?	—	\$ 1,000,001 or higher?

قائمة الملاحق

تابع/ الملحق رقم 04: عقد تأمين ائتمان الصادرات لدى المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

5. Types of Buyers

Domestic:		Export:	
<input type="checkbox"/> Manufactures		<input type="checkbox"/> Manufactures	
<input type="checkbox"/> Distributors		<input type="checkbox"/> Distributors	
<input type="checkbox"/> Government		<input type="checkbox"/> Government	
<input type="checkbox"/> Other, specify:		<input type="checkbox"/> Other, specify:	

6. Sales/Accounts Receivable

Total receivables outstanding as of application date: \$ _____, aged as follows:					
\$	\$	\$	\$	\$	\$
Current	1-30 Days Past-Due	31-60 Days Past-Due	61-90 Days Past-Due	91-180 Days Past-Due	Over 180 Days Past-Due

(Attach explanations for accounts over 60 days past-due including buyer, country, reason, and likely repayment)

7. Sales Loss History

Year	Number of Losses	Total of losses	Largest Single Loss	Explanation for Largest Loss
20..		\$	\$	
20..		\$	\$	
20..		\$	\$	
20..		\$	\$	

8. Credit worthiness evaluation of new Buyers

Would you specify the supports used in assessing a new buyer credit worthiness?

- | | |
|---|----------------------------|
| <input type="checkbox"/> Credit Reports | Names of agencies used? |
| <input type="checkbox"/> Financial Statements | Which ratios are analyzed? |
| <input type="checkbox"/> Trade References | Guidelines for evaluation? |
| <input type="checkbox"/> Bank References | Guidelines for evaluation? |
| <input type="checkbox"/> Personal Visits | What do you look for? |
| <input type="checkbox"/> Other Sources | |

9. Are there any buyers or any of their owners, partners, or shareholders affiliated to your company? No Yes

If yes, please specify:

قائمة الملاحق

تابع/ الملحق رقم 04: عقد تأمين ائتمان الصادرات لدى المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

10. Credit decision makers

How many years has your company been in business?	Years		
Which positions in your company make credit decisions?			
Combined years of credit experience for these individuals?	Years		
Can anyone else overrule these individuals' decisions?	<input type="checkbox"/> Yes	<input type="checkbox"/> No	
How often are accounts receivable aging reports generated?			
Do the same individuals as above review these reports?	<input type="checkbox"/> Yes	<input type="checkbox"/> No	

11. Collection Procedures

Telephone Calls		Days Past-Due	Legal Action		Days Past-Due
Written Payment Demands		Days Past-Due	Collection Agency		Days Past-Due
Stop Shipments		Days Past-Due	Other Actions (explain)		Days Past-Due

12. Credit Insurance

Has your company ever had or applied for credit insurance? No Yes

If your answer is "yes", state the name of the insurer:

Notice: information submitted in this application will be treated as confidential. Submission of this application does not bind the applicant or DHAMAN as long as an insurance policy is not signed. If a policy is issued, this application will be an integral part of the insurance contract. The applicant certifies that the information provided in this application is true to the best of its knowledge and belief, and that no material facts have been omitted.

Date _____

Signature _____

Name _____

Title _____

Company _____

تصريح شرقي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي أسفله:

الطالب (ة): * شنافي الرزقي المولود(ة) بتاريخ: 1992/12/20 ب: مقرة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أور.س.) رقم: 0204 . الصادرة بتاريخ: 2021/01/27 عن: بلدية مقرة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم تجارية تخصص: مالية وتجارة دولية خلال السنة الجامعية: 2021/2020

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان ** دور المؤسسات الإقليمية في تأمين تمويل التجارة الخارجية - دراسة حالة المؤسسة العربية لضمان

الاستثمار واتمان الصادرات-

أصيح بشرقي أنني التزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكورة أعلاه.

حرر بتاريخ: 2021/06/20

التوقيع والبصمة

.....

تصريح شرقي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي أسفله:

الطالب (ة)*: بن طالب علي المولود(ة) بتاريخ: 1995/07/06 ب: المسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أور.س.) رقم: 20324807. الصادرة بتاريخ: 2016/04/24 عن: بلدية المعاضيد

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم تجارية تخصص: مالية وتجارة دولية خلال السنة الجامعية: 2021/2020

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان** دور المؤسسات الإقليمية في تأمين تمويل التجارة الخارجية - دراسة حالة المؤسسة العربية لضمان

الاستثمار واتمان الصادرات-

أصيح بشرقي أنني التزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكورة أعلاه.

حرر بتاريخ: 2021/06/20

التوقيع والبصمة

.....

الملخص

تهدف الدراسة إلى إيضاح دور المؤسسات الإقليمية في تأمين تمويل التجارة الخارجية من خلال المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، وتحليل عمليات التأمين الخاصة بالمؤسسة في الفترة ما بين 2015 و2019، حيث خلصت نتائج الدراسة إلى أن المؤسسات الإقليمية المتخصصة في التأمين متمثلة في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات تعمل على رفع حجم التجارة الخارجية العربية، وتساهم في توفير التمويل اللازم لعمليات التصدير عبر تقديم جملة من الخدمات أهمها تأمين ائتمان الصادرات وإعادة التأمين، وهو ما يفتح آفاقا جديدة أمام المصدرين العرب من أجل الدخول إلى أسواق جديدة وحماية منتجاتهم من الأخطار التجارية والسياسية التي تغطيها المؤسسة.

الكلمات المفتاحية : تأمين تمويل التجارة الخارجية، المؤسسات الإقليمية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

Summary:

The study aims to clarify the role of regional institutions in securing financing for foreign trade through the Arab Corporation for Investment and Export Credit Guarantee, and to analyze the insurance operations of the Corporation in the period between 2015 and 2019. The results of the study concluded that the regional institutions specialized in insurance represented in the Arab Investment Guarantee Corporation Export credit works to raise the volume of Arab foreign trade, and contributes to providing the necessary financing for export operations by providing a number of services, the most important of which is export credit insurance and reinsurance, which opens new horizons for Arab exporters to enter new markets and protect their products from commercial and political risks that covered by the institution.

Keywords : Securing foreign trade finance, regional institutions, the Arab Investment and Export Credit Guarantee Corporation.